المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مركز بحوث الدراسات الإسلامية
مكة المكرمة



سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية
(١٥)



٤٠٠٠٠٨٩

أسعار المواد الغذائية بمكة المكرمة

خلال الفترة

(٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م)

تأليف
د . ضيف الله يحيى الزهراني
أستاذ النظم الإقتصادية بقسم الحضارة والنظم الإسلامية
بجامعة أم القرى

١٤١١ هـ / ١٩٩١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

إلى الذين يعملـون ويسـعدهم أن يعمـل غــيرهم

المقـــــدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً .. أما بعد :

فإن دراسة الأوضاع الإقتصادية لأية بلد ، وفي أية فترة ليست من السهولة بمكان . نظراً لعدة أسباب ولعل من أهمها : قلة المادة العلمية وندرتها ، ندرة تجعل من الباحث في كثير من الأحيان غير قادر على إعطاء صورة تقريبية للنظام الإقتصادي للمنطقة محل الدراسة .

ونحن في موضوع « أسعار المواد الغذائية بمكة خلال الفترة (٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ) » قد واجهتنا تلك المشكلة وهي ندرة المعلومات . ويرجو الباحث أن يكون قد أعطى صورة تقريبية لأوضاع الأسعار من خلال ما قدمته المصادر الأساسية والمعتمدة في هذه الدراسة .

أما الهدف من هذه الدراسة فيكمن في :

أن مكة المكرمة حرسها الله لازال تاريخها في حاجة إلى ايضاحه وإبرازة ، والتاريخ الإقتصادي لمكة لازال مجهول الدراسة ، فلم تصلنا دراسة مفصلة عن الحياة الإقتصادية ونظمها . فالذي كان يرد هو إشارات عابرة ضمن محتويات المصادر أو المراجع .

فرأيت أنه من الواجب عليّ إيضاح جزئية مصغّرة من جانب حياة مكة الإقتصادية ، ذلك الجانب هو حالة الأسعار خلال فترة الدراسة ، وهذه الدراسة أرى أنها سوف تساعد في الكشف عن المستوى المعايشي لسكان مكة ومن جاور فيها ، ومن زارها في المواسم المختلفة سواء مواسم ما يسمى بالرجبية أو رمضان أو الحج وآمل في أن أكون قد وفقت في تمهيد الطريق لسد هذا النقص من تاريخ مكة المكرمة الإقتصادي ، ولا أدعي لنفسي في هذه الدراسة أنني جئت بالقول الفصل ولكنها محاولة متواضعة أرجو أن تساعد الباحثين لدراسة هذا الجزء الغالي (بلد الله الحرام) .

وكان النطاق المكاني لهذه الدراسة هو « مكة المكرمة » ، واختيرت الفترة التي تمتد ما بين عامي (٦٤٨ / ٩٢٣ هـ ـ ١٢٥٠ / ١٥١٧ م) كنطاق زماني ، وهذه الفترة في التاريخ الإسلامي تمثل عصر دولة المماليك بمصر ، وقد امتثلناها كبداية ونهاية لدراستنا هذه ، لكي تتضح بداية ونهاية موضوع الدراسة ، وقبل البدء في موضوع هذه الدراسة ينبغي أن نوضح وبشكل موجز حالة مكة السياسية خلال مرحلة البحث .

يعتبر الشريف الحسن بن علي بن قتادة أول حكام مكة المكرمة خلال فترة هذه الدراسة ، فقد استطاع القضاء على الكتيبة الرسولية المرابطة بمكة في أواخر سنة ٦٤٧ هـ وهزمها ، وبذلك

استطاع أبو سعد الحسن بن علي أن يستقل بإمارة مكة منذ أواخر عام ٦٤٧ هـ وأوائل سنة ٦٤٨ هـ . والتي هي بداية هذا البحث . ولا أرى ضرورة للخوض في تفاصيل إمارة مكة وحكامها ولكن يمكن أن نقسم إمارة مكة بحسب من تولاها على النحو التالي :

الفترة الأولى :

عهد إمارتي الشريف الحسن بن علي بن قتادة ، والشريف محمد أبي نمي من أواخر سنة ٦٤٧ هـ إلى سنة ٧٠١ هـ .

الفترة الثانية :

بداية تدهور حكم الأشراف بمكة ، ويمثل ذلك من سنة ٧٠١ هـ إلى ٧٤٦ هـ . وحكم خلال هذه الفترة كل من : حميضة ورميثة وعطيفة أولاد أبي نمي .

الفترة الثالثة :

تزايد النفوذ المملوكي بمكة ، ويمثل ذلك من سنة ٧٤٦ هـ إلى ٧٩٧ هـ . وحكم خلال هذه الفترة كل من : ثقبة وعجلان ابني رميثة بن أبي نمي . وأحمد بن عجلان ، وعلي بن عجلان .

الفترة الرابعة :

تمثل إمرة حسن بن عجلان الأولى والثانية وإمرة ابنه بركات واستمرت خلال الفترة من ٧٩٨ هـ إلى ٨٥٩ هـ .

الفـترة الخامسـة :

تمثل إمرة محمـد بن بركات بن حسـن بن عجلان ، حيث زوال النفوذ المملوكي بمكة ، واستمرت خلال الفترة من ٨٥٩ إلى ٩٢٣ هـ .

أما دراسة هذا الموضوع والعناية به تمثل في ثلاثة جوانب :

الجانب الأول :

إعطاء نبذة مختصرة عن مصادر تموين مكة المكرمة بالمواد الغذائية .

وكان الجانب الثاني :

دراسة تفصيلية للأسعار ، شملت أنواع المواد الغذائية ، وحالة الأسعار من حيث غلائها ورخصها . ثم إيضاح وحدات العملة والكيل والوزن .

أما الجانب الثالث والأخير :

فقد تمثل في تسليط الضوء على الأسباب التي أدت إلى غلاء الأسعار . أو الأسباب التي أدت في المقابل إلى رخص الأسعار .

وقد ختمنا هذه الدراسة بخاتمة وضحنا من خلالها إبراز أهم ايجابيات هذا البحث .

والحمد لله رب العالمين .

شكر وتقدير

قال تعالى [لئن شكرتم لأزيدنكم]

إلى كل مسدي الجميل وصانع المعروف ، أقدم خالص الشكر ووافر التقدير . وفي مقدمة من يشملهم شكرنا وتقديرنا سعادة الأستاذ الدكتور / أحمد سيد دراج أستاذ الدراسات العليا التاريخية والحضارية بجامعة أم القرى ، نظير ما قدمه من آراء علمية بناءه ، وتوجيهات صائبة كان لها الأثر الإيجابي المحمود ، فجزاه الله كل خير وأمدّ في حياته ... ثم إلى العاملين بمعهد البحوث العلمية ، وبمركز الدراسات الإسلامية ، وبمطابع جامعة أم القرى ، أقدم خالص الشكر وعظيم الامتنان ، لما قدموه من جهود طيبة في سبيل العمل على نشر وطبع هذه الدراسة ، فجزا الله الجميع كل خير ، وبارك فيهم ، وسدد خطاهم .

والله الهادي إلى سواء السبيل ،

وشكراً

الباحث

التموين الغذائي لمكة المكرمة خلال مرحلة الدراسة :

يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز (ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون) ‹١› .

إن المتمعن في تاريخ مكة الإقتصادي يدرك أنها تقع في منطقة جرداء ، تحف بها الجبال والهضاب القاحلة ، لذلك فقد اعتمد أهلها على جلب المنتجات الزراعية ، من فواكه وخضروات وحبوب ، من الأودية الأكثر انتاجاً وخصوبة ، والتي كانت تعتبر من توابع مكة المكرمة ‹٢› .

وكان يزرع في منطقة مكة المكرمة قليل من الحبوب منها : الشعير والقمح والذرة ، والدخن . وكانت مقادير تلك المحاصيل قليلة ومحدودة ، لأن زراعتها كانت تتوقف على سقوط الأمطار‹٣› ، وتلك المحاصيل لم تكن تسد احتياجات أهل مكة ومن يفد إليها في أيام المواسم .

أما عن الخضروات والفواكه فكانت ترد إلى مكة من وادي مرٌ ، ووادي نخلة ، ومن الطائف فكان يرد إليها الرمان والعنب والتين والسفرجل والخوخ ، والقثاء والخيار والفجل ‹٤› .

« و على الرغم من وصول الميرة إلى مكة من الطائف ووادي مرٌ ووادي نخلة ، وغيرها من الأماكن القريبة منها ، كانت الأزمات الغذائية تتكرر بها منذ فجر تاريخها . وليس من شك في أن أهم الأسباب لتلك الأزمات هو جفاف بلاد الحجاز عامة ، وعدم نزول الأمطار فيها بغزارة أو انتظام ، فكثيراً ما كانت الأمطار الموسمية شحيحة في نواحي مكة ، بحيث إنها لا تكفي لأغراض الزراعة » (٥) .

وإذا كانت المناطق المجاورة لمكة المكرمة تعتبر مصدراً من مصادر التموين الغذائي لمكة ، فإن هناك عدة جهات كانت تعتمد عليها مكة اعتماداً جيداً في توفير ما تحتاجه من تموينات غذائية متنوعة . ومن هذه المناطق نذكر :

١ ـ منطقة سلاسل جبال السروات : وهي المناطق التي تمتد من جنوب الطائف حتى بلاد اليمن . وكانت تسكن هذه الجبال قبائل كثيرة ومتعددة ، وتعيش في أكثر الأحيان في نعمة وسعة من الرزق .

نذكر منها بجيلة وقبائل زهران وغامد ، ولقد أكد على ذلك ابن بطوطة لما زار مكة حيث قال « وأهل البلاد الموالية لمكة ، مثل بجيلة وزهران وغامد ، يبادرون لحضور عمرة رجب ، ويجلبون إلى مكة الحبوب والسمن والعسل والزبيب

والزيت واللوز ، فترخص الأسعار بمكة ، ويرغد عيش أهلها » ‹٦› وليس شهر رجب هو الفترة الزمنية الوحيدة التي تجلب فيها الأقوات إلى مكة ، بل كانت تجلب إليها في موسم الحج . فكان السرو « إذا دخلوا مكة ملأوها خيراً » ولذلك يقول أهل مكة : « حاج العراق يأتونا نكسب منه الذهب ، والسرو أمنا نكسب منهم القوت » ‹٧› ، وإلى هذا أشار ابن بطوطة عندما زار مكة لأول مرة في عام ٧٢٦ هـ ، فأكد على أن السرو كانوا مصدراً مهما في تزويد أهل مكة بالميرة ‹٨› . ولقد لعبت قبيلة بجيلة دوراً مهماً وفعالاً في توفير الأقوات لأهل مكة ، وقد كان لذلك أكبر الأثر في تخفيف حدة الجوع وغلاء الأسعار ، وقد وجدنا نصوصاً عدة تشير إلى استمرار دور بجيلة حتى عام ٩١٠ هـ ‹٩› .

٢ ـ بلاد اليمن : كانت الميرة تصل من بلاد اليمن عن طريقين : عن طريق البحر من ميناء عدن إلى ميناء جدة ، ثم عن طريق البر . وقد أشار الفاسي في سنة ٦٧٦ هـ إلى أهمية ورود الأقوات من اليمن ‹١٠› . ولعل تلك السنة هي أول سنة حملت الميرة فيها من اليمن إلى مكة عبر البحر الأحمر عن طريق ميناء جدة .

ومن أشهر المناطق اليمنية التي كانت تمون مكة بالأقوات منطقة حلي بن يعقوب ، فكانت تبعث قوافل التجارة

منها بين كل حين وآخر إلى مكة ، وأيضا من قرية في اليمن مشهورة بزراعة الذرة هي قرية « فنونا » ، فقد قال الفاسي : « وما عرفت أن مثل هذه القرية الصغيرة تمير أهل اليمن وسواكن » ‹١١› ، وأيضاً كانت تجلب الذرة إلى مكة المكرمة ، وكان لتموين اليمن أثر كبير في انعاش الحياة الإقتصادية في مكة المكرمة ، وخاصة فيما يتعلق بانخفاض الأسعار ورخصها ‹١٢› .

٣ ـ السودان والحبشة : كان لإمارة مكة المكرمة علاقات تجارية مع بلدان الساحل الشرقي لقارة افريقيا . وتعتبر مدينة سواكن السودانية من أهم المدن التي كانت تصدر حبوب الذرة إلى مكة ، وكانت أول إشارة تؤكد ذلك ما أورده الفاسي في سنة ٦٧٦ هـ ‹١٣› . وكان وصول الحبوب والغلال من سواكن له أكبر الأثر في انحلال الأسعار ‹١٤› ورخصها ‹١٥› .

وكذلك كان للمدن الحبشية مثل مدينتي زيلع وبربرة أهمية كبرى في حياة مكة الاقتصادية والمعيشية ، فقد تزايد اهتمام أهل مكة في القرن التاسع الهجري بالحب الزيلعي ، نظراً لجودته ، وكان كلما تأخر وصول تموين البلاد الزيلعية ترتب على ذلك غلاء في أسعار الحبوب ‹١٦› .

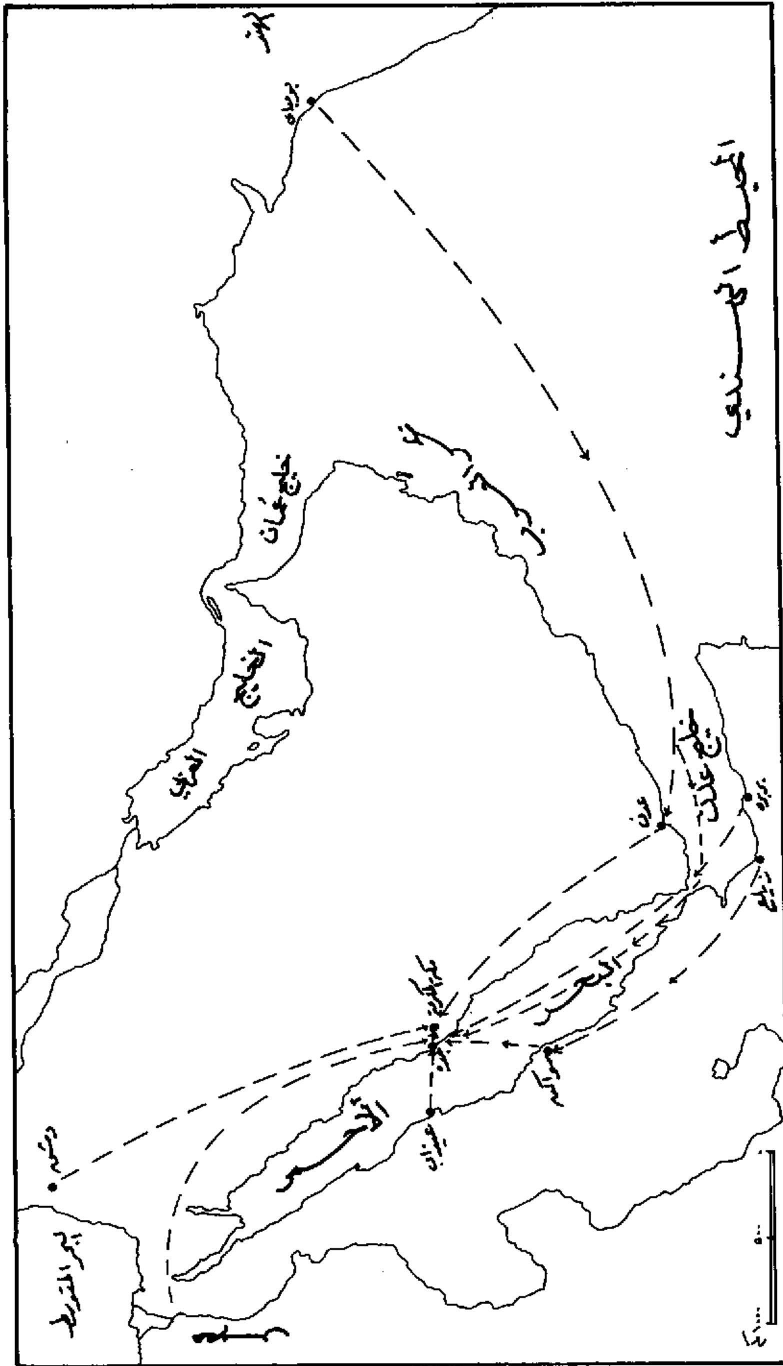
٤ ـ الديار المصرية : « اعتمدت مكة على دعم مختلف الحكومات التي قامت في مصر منذ صدر الإسلام لتزويدها بالغلال . وقد

كانت الحبوب تحمل إلى الحجاز من مصر ، كصدقات وصلات وجرايات رسمية للأشراف خاصة ، ولأهالي الحرمين عامة » ‹١٧› . وخلال هذه الفترة التي نحن بصدد دراستها كانت دولة المماليك تحكم الديار المصرية ، ومن خلال متابعة نصوص الأسعار اتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك ، مدى العون والمساعدة التي كانت تقوم بها مصر لسكان مكة ، فقد تدخلت في كثير من الأحيان لفك الأزمات الخانقة ، وليس هنا مجال لذكر كل ما وصل من أرض مصر ، سواء عن طريق المنح والصدقات أو عن طريق المتاجرة ، وسوف نلاحظ ذلك من خلال النصوص التي تشير إلى أسباب رخص وغلاء الأسعار بمكة . والذي نستطيع أن نؤكده هنا ، هو ظهور العلاقات المتميزة بين مصر وإمارة مكة المكرمة ، فكان المماليك يحرصون على الحفاظ على ولاء أمراء مكة لهم ، وتمثل ذلك في ذكر اسم « سلطان مصر » في الخطبة بالحرمين الشريفين .

٥ ـ بلاد الشام : لقد سارت بلاد الشام جنباً إلى جنب مع مصر في تموين مكة بالغذاء ، لا سيما إذا علمنا أن العلاقات التجارية بين مكة وبلاد الشام قديمة قدم الفتح الإسلامي لتلك البلاد ، فقد ظلت القوافل التجارية تتردد على مكة عبر الطريق البري من الشام ، وكان يصل عدد تلك القوافل إلى ما يقرب من (٨٠٠٠ر٨٠) جمل ، تذهب من مكة إلى الشام لتعود بسلع

الشام وأوروبا <١٨> ، فكان النشاط التجاري لا يهدأ بين مكة ودمشق ، سواء في البحر عن طريق ميناء إيلة ثم إلى جدة ، أو في البر عن طريق القوافل البرية . وهذا النشاط كان له أكبر الأثر في توفير المواد الغذائية في مكة المكرمة .

٦ ـ بلاد الهند : إن العلاقات التجارية بين مدن شبه القارة الهندية عامة ، ومكة علاقة قديمة جداً . وقد وصف القلقشندي أهمية الهند بقوله « مملكة عظيمة الشأن ... لاتساع أقطارها وكثرة أموالها ... في بحرها الدر ، وفي برها الذهب ، وفي جبالها الياقوت والماس ، وفي شعابها العود والكافور ، وبها أنواع مختلفة من التوابل ، مثل الفلفل والقرنفل والدارصيني (القرفة) <١٩> ، ومن خلال ما ذكرته المصادر نستطيع القول بأن الفلفل كان من المواد الغذائية التي كانت تجلب من الهند إلى مكة . ثم من مكة يصدر إلى سلطنة المماليك بمصر ، فكانت الهند من بين المصادر التي كانت تمون مكة بالمواد الغذائية <٢٠> .



مصادر التعريب الخارجي

مصادر التموين الداخلي

أسعار المواد الغذائية بمكة خلال الفترة (٦٤٨/٩٢٣ هـ) :

مكة المكرمة ، بلد الله الحرام ، مهبط الوحي ، وقبلة العالم الإسلامي ، يتوافد إليها الناس من كل حدب وصوب ، فهي بذلك كانت وما زالت ، مجمعاً لعناصر بشرية شتى ، مختلفة الأجناس والألوان ، وخاصة أيام المواسم . قال الله تعالى : « وأذن في الناس بالحج يأتوكَ رجالاً وعلى كُلِ ضامرٍ يأتينَ من كُلِ فجٍ عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيامٍ معلوماتٍ على ما رزقهم من بهيمةِ الأنعامِ فكلوا منها وأطعموا البائسَ الفقير » الحج ٢٦ ، ٢٧ .

ولقد عاشت مكة متغيرات اقتصادية كبيرة جداً ، وتأتي هذه المتغيرات على اعتبار النشاط التجاري المحور الرئيسي في حياة سكان مكة ، فقد كان الحجاج يقومون بالدور الأكبر في ذلك النشاط ، بما يجلبونه معهم من متاجر متنوعة . كما كان لموقعها المميّز دور واضح في أهمية الحياة الإقتصادية . تلك المكانة الإقتصادية المميزة لمكة المكرمة كانت المبرر القوي لمحاولة الكشف عن أسعار ذلك النشاط التجاري الذي ساد في فترة زمنية محدودة ، تعتبر من أهم فترات تاريخ مكة السياسي والإقتصادي .

والحق يقال ، أن الباحث عندما بدأ قراءاته الأولية عن هذا الموضوع كان يريد كشف جميع حالات الأسعار ، سواء في المواد

الغذائية أو في الأجور ، أو المهور ، أو أسعار الكماليات الأخرى ، ولكن وقفت قلة المعلومات ، بل وانعدامها في كثير من المجالات ، حائلاً دون تنفيذ الفكرة بأكملها ، فاقتصر البحث على أسعار المواد الغذائية بمكة .

تعطي مصادرنا ـ عرضاً ـ لمعلومات متفرقة ومبعثرة عن أسعار المواد الغذائية ، ومع أن هذه المعلومات لا تساعد على عمل سلم بالأسعار (Price Index) نرى أن المعلومات التي تم الحصول عليها تعطي صورة تقريبية لمستوى المعيشة بين أهل مكة ، ومن عايشهم من الحجاج والمجاورين ، وتلقي الضوء على مستوى الأسعار بحالتيه (الرخص والغلاء) .

ولقد رأى الباحث عند كتابة هذا البحث أنه لا يمكن كتابته على شكل مقال ، وإنما لابد من عمل جداول توضيحية وكان سبب ذلك ، كثرة المعلومات والأرقام التسعيرية والتي ـ والحالة تلك ـ لا يمكن كتابتها وتصنيفها إلا بواسطة الجداول ، ثم بعد ذلك أعطينا التحليل المناسب لمحتويات تلك الجداول ، كل على حده ، فعُمِلت جداول منظمة تكشف أسعار المواد الغذائية ، وتبين حالة كل مادة غذائية على حده ، حسب ما يتوفر من معلومات ، وقد جرى العمل في الجداول على النحو التالي :

أولا : عمل جداول للأسعار يوضح فيها :

(أ) الفترة الزمنية التي حصل فيها السعر .

(ب) نوعية المادة الغذائية التي شملتها الدراسة .

(جـ) حالة السعر سواء كانت حالة رخص أو حالة غلاء .

(د) وحدة الكيل أو الوزن . وكان يُعرض فيها وحدات الكيل والوزن ، وما يمكن عرضه من معلومات يرى الباحث أنها مهمة .

ثانيا : عمل ثلاثة أنواع من الجداول هي :

(أ) جداول تمثل أسعار بعض المواد الغذائية ، كل على حده ، نظراً لأهميتها ، وما توفر عنها من معلومات . وقد أفردت جداول خاصة لكل من : القمح ، والذرة ، والسمن ، والشعير ، والدخن ، والدقيق ، واللحوم ، والتمور .

(ب) جدول موحد يمثل أسعار مواد غذائية متنوعة ، لم نجد عنها معلومات كافية لكي تنفرد بجدول خاص .

(جـ) جدول يمثل حالة الأسعار بصفة عامة ، دون ذكر أية مادة غذائية وقد اشتمل على :

١ ـ الفترة الزمنية .

٢ ـ حالة السعر .

٣ ـ الملاحظات .

ثالثاً : اعطاء تحليل مفصل لكل جدول ، بغية ايضاح ما أشكل في الجداول .

رابعاً : اعطاء إحالة موحدة لمصادر أسعار كل مادة غذائية على حدة ، وهذا أمر لابد منه ، لأن مسألة الإحالة لكل حالة سعر تشكل ارهاقاً لهوامش البحث ، لأنه ورد في البحث حالات اسعار كثيرة لسنوات عديدة ، فضلاً عن أن السعر كان يرد في السنة أكثر من مرة ، بل كان يرد أحياناً في الشهر لمرتين ، فالهامش الموحد لمصادر أسعار المادة الغذائية كان هو الحل الأمثل (في نظري) .

* * *

جدول رقم (١) يمثل أسعار القمح (الحنطة) <٢١> خلال فترة البحث

الفتــرة الزمنيــة	الســـعر	حـالة السعر	وحـدة الكيـل والوزن والملاحظـــات
٦٩١ هـ	دينار	غـلاء	السعر لربع المد المكي <٢٢> .
٦٩٥ هـ	١٢٠٠درهما<٢٣>	غـلاء	السعر للغرارة الواحدة <٢٤> .
٧٠٧ هـ	١٥٠٠ درهماً	غـلاء	السعر للغرارة الشامية والتي تعادل ٢و٥ غرارة مكية.
٧١٩	١٢٠ درهماً	رخص	السعر للغرارة .
٧٢١	١٠٠ درهماً	غلاء	السعر للأردب المصري <٢٥> .
٧٢١	١٠٠ درهماً	رخص	السعر للأردب ، نلاحظ هنا أن السعر ورد لمرة ثانية بحالة رخص نظراً لتوفر أسباب انحلال السعر .
٧٢٢	٢٥٠ درهماً	غلاء	السعر للأردب .
٧٢٢	١٠٠ درهماً	رخص	السعر للأردب ، نلاحظ هنا أن السعر ورد لمرة ثانية بحالة رخص نظراً لتوفر أسباب انحلال السعر .
٧٢٣	١٠٠ درهماً	رخص	السعر للأردب .
٧٢٤	١٣٠٠ درهماً	غلاء	السعر للغرارة الشامية .
٧٢٥	١٨ درهماً كاملية<٢٦>	رخص	السعر للأردب المصري .
٧٢٥	٤٠ درهما كاملية ٦٠ درهماً	رخص	السعر للغرارة المكية من الحنطة اللقيمية <٢٧> .
٧٢٨	٨٠ درهماً	رخص	السعر للأردب بينما ذكر المقريزي أن السعر الوارد هنا هو للغرارة الواحدة .
٧٤٤	٢٠٠ درهماً	غلاء	السعر للأردب .
٧٤٤	١٧٠ درهماً	غلاء	السعر للأردب .
الحج ٧٤٧	٣٠٠ درهماً	غلاء	السعر للغرارة .
٧٤٩	٣٠٠ درهماً	غلاء	السعر للأردب .
٧٥٣	١٥٠ درهماً	غلاء	السعر للأردب .
٧٥٣		رخص	السـعر للأردب ، والسـعر هـنا ورد لمرة ثانية وبحالة رخص نظراً لتوفر أسباب انحلال السعر .

تابع جدول رقم (١) يمثل أسعار القمح (الحنطة)

الفترة الزمنية	السعر	حالة السعر	وحدة الكيل والوزن والملاحظات
٧٥٤	١٣٠ درهما	رخص	السعر للأردب ، وهذا السعر أرخص من السعر في عام ٧٥٣ هـ بعشرين درهماً للأردب ، اشارت بذلك المصادر .
٧٥٥	٨٠ درهماً	رخص	السعر للغرارة وهي تعادل سبع ويبات مصرية .
٧٦٠	٦٠ درهماً كاملية	غـلاء	السعر للغرارة ، هذا السعر كان في أول السنة ، أما في نهاية السنة فذكرت المصادر أن الأسعار قد رخصت ، ولكنها لم تفصل ذلك .
٧٦٥	٤٨٠ درهماً	غـلاء	السعر للغرارة .
٧٦٦	٦٨٠ درهماً	غـلاء	السعر للغرارة .
٧٩٠	٤٠ درهماً كاملية	رخص	السعر للغرارة .
٧٩٣	٥٠٠ درهم كاملية	غلاء	السعر للغرارة .
٧٩٣	٧٠ درهماً	رخص	والسعر ورد هنا لمرة ثانية وبحالة رخص ، نظراً لتوفر أسباب انحلال الأسعار .
٧٩٦	٧٠ درهماً كاملية	رخص	السعر للغرارة ، وهذا حدث في زمن الموسم .
٧٩٧	٣٣٠ درهماً كاملية	غلاء	السعر للغرارة .
٨٠٥	٥٠٠ درهم كاملية	غلاء	السعر للغرارة .
٨١٥	٨ دراهم مسعودية(٢٨)	رخص	السعر للربع الواحد (٢٩) . هذا السعر قبل دخول الموسم وبالتحديد قبل بداية شهر ذي القعدة .
٨١٥	١٢ درهماً مسعودية	ارتفاع طفيف	السعر للربع الواحد .

تابع جدول رقم (١) يمثل أسعار القمح (الحنطة)

الفترة الزمنية	السعر	حالة السعر	وحدة الكيل والوزن والملاحظات
٨١٥	٢٩ درهماً مسعوديا	غلاء	السعر للربع الواحد (هذا السعر قبل دخول الموسم وبالتحديد قبل بداية شهر ذي القعدة) .
٨١٥	أقل من ١٨ درهماً مسعوديا	رخص	السعر للربع ، والسعر هنا عاد إلى الرخص نظراً لتوفر أسباب انحلال الأسعار .
٨١٥	١٨ درهماً مسعوديا	غلاء	السعر للربع ، السعر هنا عاد إلى الغلاء نظراً لتوفر أسباب غلاء الأسعار .
السادس من ذي الحجة ٨١٥	١٠ دنانير افرنتيه <٣٠>	غلاء	السعر للغرارة المكية . وهي تعادل هنا (٤٠) ربعاً مكياً .
أيام التشريق ٨١٥	٢٧ درهماً مسعوديا	غلاء	السعر لكل ربع مد مكي ، وهذا السعر بيع به في منى .
٨١٥	١٩ افرنتي	غلاء	السعر للغرارة ، وسعر الصرف هنا (٥٧) درهماً مسعوديا .
أيام الحج ٨١٥	٢٧ درهماً مسعوديا	غلاء	السعر لكل ربع مد مكي .
أيام الحج ٨١٥	٢١ افرنتيا	غلاء	السعر للغرارة ، وسعر الصرف (٥٠) درهماً مسعوديا .
بعد سفر الحجاج ٨١٥	٢٠ افرنتيا	غلاء	السعر للغرارة .
المحرم ٨١٦	٢٧ درهماً مسعوديا	غلاء	السعر لكل ربع مد .
بعد المحرم إلى أول الصيف ٨١٦	٢٥ درهماً مسعوديا	انخفاض طفيف	

تابع جدول رقم (١) يمثل أسعار القمح (الحنطة)

الفتـــرة الزمنيـــة	السـعـر	حـالة السعر	وحـدة الكيـل والوزن والملاحظـات
الصيف ٨١٦	٢٠ درهماً مسعوديا	رخص	هنا ورد السعر لأكثر من مرة وبحالة رخص ، نظراً لتوفر أسباب انحلال الأسعار .
الصيف ٨١٦	١٦ درهماً مسعوديا	رخص	
الصيف ٨١٦	١٠ دنانير افرنتيه	رخص	السـعـر للغـرارة ، وسـعـر الصـرف (٦٠) درهمـاً مسعودياً .
ذو القعدة ٨١٦	ما بين ٩ ـ ١٥ أفلوريا <٣١>	غلاء	السعر للغرارة .
موسم ٨١٨	دينار واحد	غلاء	السعـر لكل ويبة ونصف <٣٢> ، ويبدو أنه الدينار الإسلامي ، وسعره (٦٠) درهماً مسعوديا .
٨١٩	٥ افرنتيات	رخص	السعر لغرارة الحنطة اللقيميه المليحة .
٨١٩	٤ افرنتيات	رخص	السعر لغرارة الحنطة المابية <٣٣> ، وسعر الصرف (٥٤) درهماً مسعودياً .
٨٢١	٢٥ ديناراً افرنتيا	غلاء	السعر للغرارة .
٨٢٢	٢٠ ديناراً افرنتيا	غلاء	السعر للغرارة .
٨٢٣	٢٥ ديناراً افرنتيا	غلاء	السعر للغرارة (وهي سبع ويبات مصرية) .
٨٤٧	٨ دنانير أفلوري	غلاء	السعر للغرارة .
من شوال إلى الحج ٨٤٩	ما بين ١١٠ ـ ١٢٠ دينارا افلوريا	رخص	السعر للأردب .

تابع جدول رقم (١) يمثل أسعار القمح (الحنطة)

الفترة الزمنية	السعر	حالة السعر	وحدة الكيل والوزن والملاحظات
من صفر إلى ذي القعدة ٨٥٥	١٥ ديناراً أشرفيا	غلاء	السعر للغرارة .
ربيع الأخر ٨٦٣	٧ر٥ ديناراً اشرفي <٣٤>	غلاء	السعر للغرارة .
٨٨٣	١٤ أشرفياً	غلاء	السعر للغرارة من الحنطة الزيلعية <٣٥> .
صفر ٩٠٨	١٠٠ محلق <٣٦>	غلاء	السعر للغرارة.
صفر ٩٠٨	١٠ محلقات	رخص	السعر للغرارة. (هنا ورد السعر لأكثر من مرة وبحالة رخص مضطرد ، نظراً لتوفر أسباب انحلال الأسعار)
صفر ٩٠٨	١ر٥ محلق	رخص	السعر للربعية .
ربيع الأول ٩٠٨	١ر٢٥ محلق	رخص	السعر للربعية .
شعبان ٩٠٨	أكثر من ثلاث ملحقات	رخص	السعر للربعية . هنا ارتفع السعر نظراً لتوفر أسباب ارتفاعه .
المحرم ٩١٠	٠ر٢٥ ، ٦ر٣٣ محلق	غلاء	السعر للغرارة .
٩١٠	محلق	غلاء	السعر لكل ربعه وثلثه .
٩١٠	محلق	غلاء	السعر لكل ربعية ونصف ، أو شطر إلا ثلثاً من الحب الزيلعي .
رجب ٩١٠	محلقان إلا ربعا	غلاء	السعر للربعية .
رجب ٩١٠	١٣ ، وقيل : ١٤ أشرفياً	غلاء	السعر للغرارة .
ذو الحجة ٩١١	٧ أشرفيات إلا ٣ محلقات	غلاء	—

تابع جدول رقم (١) يمثل أسعار القمح (الحنطة)

الفترة الزمنية	السعر	حالة السعر	وحدة الكيل والوزن والملاحظات
جمادى الأولى والثانية ٩١٢	٩ ـ ١٠ أشرفيات	غلاء	السعر للغرارة من الحنطة اللقيمية .
جمادى الأولى والثانية ٩١٢	محلق ومسعوديان	غلاء	السعر للربعية .
شعبان ٩١٣	١٢,٥ أشرفي	غلاء	السعر للغرارة من الحنطة اللقيمية .
شعبان ٩١٣	١,٥ محلق	غلاء	السعر للغرارة من الحنطة الزيلعية .
ذو القعدة وذو الحجة ٩١٣	محلق واحد	غلاء	السعر للربعية .
رمضان ٩١٧	١٠ أشرفيات	غلاء	السعر للغرارة .
شوال ٩١٨	١٠ اشرفيات	غلاء	السعر للغرارة .
ذو القعدة ٩١٨	٧٠ ـ ٨٠ محلقا	غلاء	السعر للغرارة الزيلعية .
نهاية ذي القعدة ٩١٨ هـ	محلق ودرهمان	رخص	السعر للربعية. ورد السعر أكثر من مرة وبحالة رخص نظراً لتوفر أسباب انحلال السعر .
نهاية ذي القعدة ٩١٨ هـ	محلقان إلا ربعا	رخص	السعر للربعية الزيلعية .
ذي الحجة ٩٢٠	محلقان	غلاء	السعر للربعية اللقيمية .
المحرم ٩٢١	١,٥ محلق	رخص	السعر للحنطة الزيلعية .
المحرم ٩٢١	١,٢٥ محلق	رخص	السعر للحنطة المصرية .
رمضان ٩٢٢	٤٠٠ محلق	غلاء	السعر للغرارة الزيلعية .
رمضان ٩٢٢	أكثر من ٤٠٠ محلق	غلاء	السعر للحنطة المابية واللقيمة .
رمضان ٩٢٢	٢,٥ إلى ٣ إلا ربع محلق	غلاء	السعر للربعية الزيلعية .

تحليل جدول أسعار القمح :

من خلال النظر إلى جدول أسعار القمح يتضح لنا أنه أخذ حيزاً كبيرا بين المواد الغذائية المتنوعة ، نظراً لكونه مادة غذائية رئيسية (في مكة) .

- من خلال الدراسة عن الفترة (٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ) لم نجد عن النصف الأول من القرن السابع سوى معلومتين فقط ، الأولى كانت عام ٦٩١ هـ ، والثانية عام ٦٩٥ هـ .

- أعلى سعر وصلت إليه أسعار القمح هو (١٠٠) محلق ، وكان ذلك في شهر صفر من عام ٩٠٨ هـ ، فعند تحويل المحلق إلى دراهم على حساب سعر الصرف ٢٠ درهما للملحق الواحد ‹٣٧› ، يكون إجمالي السعر هو ٢٠٠٠ درهم . وهذا أغلى ما وصلت إليه أسعار القمح .

- تنوعت العملة التي تداولت في بيع وشراء القمح ، فمن خلال الجدول نلاحظ أنه ساد في مكة عدة عملات منها :

(أ) العملة الكاملية .

(ب) العملة المسعودية .

(جـ) العملة الأفرنجية .

(د) العملة الأشرفية .

(هـ) العملة المحلقية .

فالعملتان الكاملية والمسعودية استمر استخدامهما في الأسعار منذ نهاية القرن السابع ، وطوال القرن الثامن وبداية القرن التاسع .

أما العملة الأجنبية (إفرنتيه أو أفلورية) فقد وجد أول اشارة إليهما منذ عام ٨١٥ هـ .

والعملة الأشرفية ضربت لتحل محل العملة الأجنبية ، وقد وجدت منذ عام ٨٣٤ هـ ، أما العملة المحلقية فقد ظهرت منذ عام ٨٨٣ هـ ، ولكن لم تأخذ مكانتها بين العملات إلا منذ بداية القرن العاشر الهجري ، حيث اصبحت أغلب أسعار المواد تباع وتشترى بالمحلقية .

والملاحظ أن تلك العملات قد استعملت في أسعار المواد الغذائية طيلة فترة البحث ماعدا العملة الأجنبية فإنها اختفت منذ بداية القرن العاشر تقريباً ولم نعد نسمع لها ذكراً ، والسبب في ذلك يعود إلى ظهور العملة المحلقية التي راج استعمالها بمكة نظراً لقوتها وتماسكها من الإنهيار بسبب الحلق الذي تنتسب إليه .

ومن الملاحظ أيضاً أن العملتين الأشرفية والمحلقية استمر التعامل بهما في مكة حتى نهاية العصر المملوكي .

ـ كانت حالات الغلاء هي السائدة ، ولذلك أسباباً يمكن الإطلاع عليها في موضوع أسباب غلاء الأسعار . بينما كانت حالات رخاء الأسعار أقل بكثير مما ذكر عن حالات الغلاء .

- من خلال الجدول نلاحظ تعدد المكاييل والأوزان الإسلامية التي كانت مستخدمة في عملية البيع والشراء ، إذ قد ورد عدد لا بأس به ، وهي : الغرارة ، والأردب ، والمُدّ ، والربعية ، والويبة ، وقد احتلت الغرارة المقام الأول استخداماً من بين سائر المكاييل الواردة هنا . والأمر الملفت للنظر هنا أن أسعار القمح كانت تقدر بمكاييل البلدان التي تأتي منها الحبوب ، مثل أسعار عام ٧٠٧ هـ ، كان السعر للغرارة الشامية ، وأسعار عام ٧٢١ هـ كان السعر للأردب المصري ، وأسعار عام ٧٢٤ هـ كان السعر للغرارة الشامية ، وأسعار عام ٧٢٥ هـ كان السعر للأردب المصري . وهكذا استخدمت مكاييل البلدان الإسلامية في مكة المكرمة .

- كان هناك تمايز بين أسعار القمح ، فكانت أسعار الحنطة اللقيمة المليحة دائماً مميّزة ، سواء في أيام الرخاء أو أيام الغلاء . ويأتي بعدها الحنطة الزيلعية ، فكانت أيضاً أسعارها مميّزة . ثم الحنطة المصرية . وأخيراً الحنطة المابية . وبذلك فقد ورد معنا أربعة أنواع من القمح هي : اللقيمة ، الزيلعية ، المصرية ، المابية .

جدول رقم (٢) يمثل أسعار الذرة <٣٨> خلال فترة البحث

الفتـــرة الزمنيـــة	الســـــعر	حـالة السـعر	وحـدة الكيـل والوزن والملاحظـــات
٧٠٧هـ	٩٠٠ درهم	غلاء	السعر للغرارة الشامية ، ومقدارها ٢٫٥ غرارة مكية .
٧٠٧	٧٠٠ درهم	انخفاض ملحوظ	ذكر ذلك الإنخفاض ابن فهد في إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٥٠ .
٧٢٥	٣٠ـ ٣٣٫٣٣ درهماً كاملياً	رخص	السعر للغرارة .
٧٤٧	١٤٠ درهماً	غلاء	السعر للغرارة .
٧٤٩	١٠٠ درهم	غلاء	السعر للغرارة .
٧٦٦	٤٠٠ درهم	غلاء	السعر للغرارة .
٧٩٠	٤٠ درهماً كاملية	رخص	السعر للغرارة .
٧٩٠	٩٠ـ ١٠٠ درهم	رخص	لكل ثلاث غرائر .
٧٩٣	٤٠ درهماً	رخص	السعر للغرارة .
٨٠٠	٦٠ـ٧٠ درهماً	رخص	السعر للغرارة .
٨٠٥	٣٥٠ درهماً كاملية	غلاء	السعر للغرارة .
٨١١	١٥٠ درهماً	رخص	السعر للغرارة .
٨١٦	٢٧ درهماً مسعودياً	غلاء	السعر لربع المد .
٨١٦	٢٥ "	انخفاض طفيف	يلاحظ هنا ورود السعر أكثر من مرة وذلك بحالة رخص ، نظراً لتوفر أسباب انحلال الأسعار .
٨١٦	٢٠ "	رخص	
٨١٦	١٦ "	رخص	
٨١٦	١٠ دنانير أفلورية	غلاء	السعر للغرارة .
المحرم ٨١٩	٣ أفرنتيه	رخص	السعر لربع الغرارة.

تابع جدول رقم (٢) يمثل أسعار الذرة

الفتــرة الزمنيــة	الســـعر	حـالة السعر	وحـدة الكيـل والوزن والملاحظــات
المحرم ٨١٩	افرنتيـــان و٦ دنانـير مسعودية	رخص	السعر لربع الفرارة .
الموسم ٨١٩	١٣ افرنتيا	غلاء	السعر لربع للفرارة .
من بداية عام ٨٢٠	١٢ افرنتيا	غلاء	السعر للفرارة .
٨٢١	٣ أفرنتيات	رخص	السعر للفرارة .
بداية عـام ٨٢٢	٨ أفرنتيات	غلاء	السعر للفرارة .
بعد منتصف عام ٨٢٢	٢٠ افلوريا	غلاء	السعر للفرارة .
رمضان ٨٤٧	٧ دنانير أشرفية	غلاء	السعر للفرارة .
صـفر ـ القعدة ٨٥٥	١٥ ديناراً	غلاء	السعر للفرارة .
ربيع الآخر ٨٦٣	٥ر٧ أشرفي	غلاء	السعر للفرارة .
صفر ٩٠٨	١٠٠ محلق	غلاء	السعر للفرارة .
صفر ٩٠٨	٧ محلقات	رخص	السعر للفرارة .
صفر ٩٠٨	محلق واحد	رخص	السعر للربعية ، وقد ورد السعر هنا للبيع بالتجزئة .
رجب ٩١٠	١ وربع محلق	غلاء	السعر للربعية
جمادى الأولى ٩١٢	محلق واحد	غلاء	السعر للربعية ، والثلثة ، والنصفة
شعبان ٩١٣	محلق واحد	غلاء	السعر للربعية .

تابع جدول رقم (٢) يمثل أسعار الذرة

الفترة الزمنية	السعر	حالة السعر	وحدة الكيل والوزن والملاحظات
ذو القعدة ٩١٨	٢٠٠ محلق	غلاء	السعر للغرارة .
المحرم ٩٢١	محلق وستة دراهم	غلاء	السعر للربعية .
المحرم ٩٢١	أقل من محلق	غلاء	السعر للربعية وقد ورد السعر هنا لمرة ثانية وبحالة رخص ، نظراً لتوفر أسباب انحلال الأسعار .
رمضان ٩٢٢	٢,٥ محلق	غلاء	السعر للربعية .

تحليل جدول أسعار الذرة :

تحتل الذرة المركز الثاني كمادة غذائية في مكة المكرمة ، وذلك من خلال ما ورد لنا من معلومات . وقد اشتمل جدول أسعار الذرة على معلومات عن الفترة التاريخية وعن السعر ، ثم حالة السعر حسب ما قررته المصادر ، وأخيراً عرض لوحدات الكيل والوزن .

ومن الملاحظ على جدول أسعار الذرة ما يلي :

- فترة النصف الثاني من القرن السابع الهجري لم ترد عنه أية إشارة عن أسعار الذرة .
- الأسعار التي كانت تدار بواسطة عملات متنوعة كالتي استخدمت في أسعار القمح ، إلا أن عملة المحلق كان لها السيطرة شبه الكاملة على التداول منذ بداية القرن العاشر .
- أغلى سعر وصلت إليه الذرة هو (١٠٠) محلق وكان ذلك في شهر صفر من عام ٩٠٨ هـ وحسب ما علمنا من سعر صرف المحلق فإن اجمالي السعر هو (٢٠٠٠) درهم .
- حسب ما ورد في الجدول تكاد تكون حالات السعر متقاربة أو متعادلة بين الرخص والغلاء ، وإن كانت كفة الغلاء هي الأرجح .
- كانت الغرارة هي وحدة الكيل المتداولة بشكل عام . إلا أنه استخدم معها مكيالا المُدّ ، والربعية فقط .

- أرخص سعر وصلت إليه الذرة هو (١٦) درهما مسعودياً ، وكان ذلك في عام ٨١٦ هـ ، وبصفة عامة فقد تدرجت الأسعار بين الغلاء والرخص في هذا العام من ٢٧ درهما (كحالة غلاء) إلى (٢٥) درهما إلى (٢٠) إلى (١٦) كحالة رخص .

- كان يرد في السنة الواحدة أكثر من حالة سعر ، أحياناً تكون متدرجة من الغلاء إلى الرخص ، وأحايين أخرى من الرخص إلى الغلاء ولذلك أسباب يمكن الإطلاع عليها في موضوع غلاء الأسعار .

جدول رقم (٣) يمثل أسعار السمن <٣٩> خلال فترة البحث

الفتــرة الزمنيـــة	الســـعر	حـالة السـعر	وحـدة الوزن والملاحظـــات
٧٢١ هـ	٥ دراهم	غلاء	السعر للأوقية <٤٠> وهي تساوي ٥ر٢ رطل مصري .
٧٢٥	١٢ درهماً كاملية	رخص	السعر للمن <٤١> ، والمن هنا ١٢ أوقية .
٧٢٨	٣ دراهم مسعودية	رخص	السعر للأوقية .
٧٣٨	درهم واحد	رخص	السعر لكل خمسة أرطال <٤٢> .
٧٩٣	درهم واحد	رخص	السعر للأوقية .
٨٠٥	١٥٠ درهماً كاملية	غلاء	السعر للمن .
٨٠٥	٣٠ درهماً كاملية	رخص	السعر للمن .
٨٠٥	١٢ درهماً كاملية	رخص	السـعر للمن ، كل أوقيـة بدرهم على اعتبـار أن المن ١٢ أوقية .
٨١٩	٧٠ دراهم مسعودية	رخص	السعر للأوقية . ورد بسـعرين مختلفين ولوحدتي زمن مختلفتين . ولانعلم سبب ذلك
٨١٩	٣٣ر١ افرنتي	رخص	السعر للمن
٨٢١	٦ دنانير افرنتيه	غلاء	السعر للمن .
آخر القعدة ٨٢٢	٥ر٧ افرنتيه	غلاء	السعر للمن .
القعدة ٨٢٣	١١ أفلوريا	غلاء	السعر للمن .
أول عام ٨٤٧	٥ أفلوريات	غلاء	السعر للمن .
رمضان ٨٤٧	٥ر١ أفلوري	رخص	السعر للمن .
ربيع الثاني ٨٦٣	٣ دنانير أشرفية	غلاء	السعر للمن .
شعبان ٩٠٨	محلق واحد	غلاء	السعر للرطل .

تابع جدول رقم (٣) يمثل أسعار السمن

الفترة الزمنية	السعر	حالة السعر	وحدة الوزن والملاحظات
صفر ٩١٢	٣ محلقات	غلاء	السعر للرطل .
جمادى الثانية ٩١٢	٥ر١ محلق	غلاء	السعر للرطلين إلى الثلاثة .
رمضان ٩١٧	٣ محلقات	غلاء	السعر للرطل .
شوال ٩١٨	٥ر٣ محلقات	غلاء	السعر للرطل .
الحج ٩٢٠	٣ محلقات	غلاء	السعر للرطل .
رمضان ٩٢٢	٥ر٤ محلقات	غلاء	السعر للرطل .

تحليل جدول أسعار السمن :

لم أكن أتوقع أن يحتل السمن المركز الثالث بين أصناف المواد الغذائية التي كانت سائدة في مكة ، فقد كنت أتوقع أن يكون الشعير أو الدخن هما السائدان . ولكن يبدو أنه كان للسمن أهمية كبرى في أسواق مكة المكرمة .

ومن خلال عرض حالة الأسعار يتضح لنا الآتي :

- لم ترد أية إشارة عن أسعار السمن خلال النصف الثاني من القرن السابع والربع الأول من القرن الثامن ، باستثناء اشارة واحدة وردت عام ٧٢١ هـ ، وكانت حالة السعر فيها تشير إلى الغلاء .
- كانت العملة السائدة لبيع وشراء السمن هي نفس العملات السابقة والواردة في جدولي القمح والذرة .
- أغلى سعر وصلت إليه أسعار السمن هو (٣) دنانير أشرفية ، وكان ذلك في ربيع الثاني من عام ٨٦٣ هـ ، وعند تحويل الدينار الأشرفي إلى دراهم على حساب سعر الصرف (٣٠٠) درهم مسعودي ‹٤٣› ، يتضح لنا أن سعر السمن هو (٩٠٠) درهم وهذا أغلى ما وصل إليه سعر السمن .
- أرخص ما وصلت إليه أسعار السمن هو درهم واحد لكل خمسة أرطال . وكان ذلك في عام ٧٩٣ هـ .

ـ كانت وحدات الوزن المستخدمة في بيع وشراء السمن هي : (المَنّ) وكان له السيطرة العامة على سائر الموازين . ثم حل الرطل محل المَنّ منذ بداية القرن العاشر الهجري . ولم نسمع للمَنّ ذكراً في وحدات وزن السمن . ثم الأوقية ، وكانت أقل استخداماً .

ـ كانت حالة الغلاء هي المسيطرة حسب ما ورد من نصوص عن حالات الأسعار .

ـ كان يرد في السنة أكثر من حالة سعر ، ما بين الغلاء والرخص ، أو الرخص والغلاء ، فمثلاً أسعار عام ٨٠٥ هـ وردت لثلاث مرات متدرجة من الغلاء إلى الرخص (١٥٠) درهماً (٣٠) درهماً ، (١٢) درهماً . وكذلك في عام ٨١٩ هـ ، وفي عام ٨٤٧ هـ ، وفي عام ٩١٢ هـ ، وهذا التفاوت يرجع إلى أسباب الرخص والغلاء ، ويمكن الإطلاع عليه في موضوعه .

جدول رقم (٤) يمثل أسعار الشعير [٤٤] خلال فترة البحث

الفترة الزمنية	السعر	حالة السعر	وحدة الكيل والوزن والملاحظات
٦٦٤ هـ	دينـــار إسلامي[٤٥]	غلاء	السعر هنا لربع المد وثلثه .
رمضان ٦٦٥	"	غلاء	السعر لربع المد وثلثيه .
٦٧٥	"	غلاء	السعر لربع وشطر المد .
٦٧٦	"	غلاء	السعر لربع المد .
٧٢٣	٣٠ درهماً	رخص	السعر للأردب .
٧٢٥	١٢ درهماً كاملية	رخص	السعر للأردب ، بينما ذكر ابن فهد سعراً مختلفاً وقدره بثلاثين درهماً ، واعتمدنا رواية الفاسي لقدمها
الحج ٧٣٣	١٠ ـ ٢٠ درهما	رخص	السعر للأردب .
الحج ٧٤٤	٤٠ درهما ما يعادل دينارين	غلاء	السعر للويبة ، وسعر الصرف هنا حسب رواية المقريزي وابن فهد .
٧٤٦	دينار واحد	غلاء	السعر للويبة .
٧٤٩	٧٠ درهماً	غلاء	السعر للويبة .
٧٥٠	٧٠ درهماً	غلاء	السعر للويبة .
٧٥٣	٢٠٠ درهم	غلاء	—
٧٥٥	٥٠ درهماً	رخص	السعر للغرارة .
رجب ٧٨٣	٢٠ـ٣٠ درهما	رخص	السعر للويبة .
الحج ٧٨٣	٤٠ درهماً	غلاء	السعر للويبة .
٧٨٩	٣٠ درهماً	غلاء	السعر للويبة ، السعر هنا قبل وصول الجلاّب .
٧٨٩	١٠ دراهم	رخص	السعر للويبة ، حصل الرخص بعد وصول الجلاّب .
الحج ٨١٥	أفرنتيان	غلاء	السعر للويبة ، بينما المقريزي يذكر أن سعر الويبة مقداره ديناران ، وابن فهد ذكر أن سعر الويبة بافلوري وعشرة دراهم .
المحرم ٨١٦	١٢ درهما مسعودياً	رخص	السعر للويبة .

تحليل جدول أسعار الشعير :

احتل الشعير المركز الرابع بين أصناف المواد الغذائية التي كانت سائدة في مكة (وهذا التصنيف حسب ما ورد من معلومات في كتب المصادر) .

ومن خلال عرض حالة أسعار الشعير يتضح لنا الآتي :

- وردت معلومات لأسعار الشعير منذ منتصف القرن السابع الهجري . إلا أن هذه المعلومات انقطعت منذ عام ٨١٦ هـ . فلم نجد أية معلومة حول مادة الشعير وأسعارها .

- كانت العملة المتداولة لبيع وشراء الشعير هي الدينار الإسلامي ، وكان سعر صرفه (٦٠) درهما مسعودياً <٤٦> ، ثم الدرهم المسعودي والدرهم الكاملي والعملة الأجنبية .

- أغلى سعر وصلت إليه أسعار الشعير هو (٢٠٠) درهم ، وكان ذلك في عام ٧٥٣ هـ .

- أرخص ما وصلت إليه أسعار الشعير هو (١٠) دراهم للويبة الواحدة . وكان ذلك في عام ٧٨٩ هـ .

- كانت وحدات الكيل المستخدمة في بيع وشراء الشعير هي : الويبة ، فكان استخدامها هو الأغلب من بين سائر المكاييل ، والمد ، والأردب ، والغرارة . إلا أن الملاحظ أن الأسعار كانت

تتداول بواسطة المد خلال النصف الثاني من القرن السابع الهجري ، ثم انقطع استخدامه ، وحل محله الأردب ، ثم الويبة ، إلا أن الويبة كانت أكثر شيوعاً في المداولة .

ـ كانت حالة الغلاء هي الحالة الأكثر وروداً حسب ما ورد في مصادر الدراسة .

ـ كان يرد في السنة أكثر من حالة سعر ما بين الرخص والغلاء أو العكس ، فمثلاً في شهر رجب من عام ٧٨٣ هـ كانت الأسعار رخيصة تتراوح ما بين (٢٠) إلى (٣٠) درهماً للويبة . وفي شهر الحج من العام نفسه ارتفع السعر إلى (٤٠) درهماً للويبة ثم أيضاً في عام ٧٨٩ هـ كان السعر (٣٠) درهما للويبة ثم انحل السعر إلى (١٠) دراهم ، وهذا أرخص شيئاً وردنا عن أسعار الشعير .

جدول رقم (٥) يمثل أسعار الدخـن <٤٧> خلال فترة البحث

الفترة الزمنية	السعر	حالة السعر	وحدة الكيل والوزن والملاحظات
٦٧٦ هـ	دينار واحد	غلاء	السعر لمدٌ وربع .
٨٢٢	٨ افرنتيات	غلاء	السعر للغرارة ، واستمر الغلاء حتى شهر جمادى الأولى من العام نفسه ، وبعد ذلك لانعلم عن حالة السعر .
٨٤٧	$\frac{1}{7}$ ، $\frac{1}{2}$ ٧ أفلوري	غلاء	السعر للغرارة .
٨٥٥	١٥ ديناراً أشرفياً	غلاء	السعر للغرارة .
٨٦٣	$\frac{1}{2}$ ٧ ديناراً أشرفياً	غلاء	السعر للغرارة .
٨٨٣	٩ دنانير أشرفيه	غلاء	السعر للغرارة .
صفر ٩٠٨	٧ محلقات	رخص	السعر للغرارة .
صفر ٩٠٨	محلق واحد	رخص	السعر للربعية ، السعر هنا ورد بسعر التجزئة .
رجب ٩١٠	$\frac{1}{2}$ ١ محلق	غلاء	السعر للربعية .
الحج ٩١١	٧ أشرفيات إلا ثلاث محلقات	غلاء	السعر للغرارة .
جمادى الأولى ٩١٢	محلق واحد	غلاء	السعر للربعية ، والربعة ، والثلثة ، والنصفه .
شعبان ٩١٣	محلق واحد	غلاء	السعر للربعية .
شعبان ٩١٣	محلق واحد	رخص	السعر للثلثه (من أجزاء الربعية) .
ذو القعدة ٩١٨	ما بين ٥٠ إلى ٨٠ محلقاً	غلاء	السعر للغرارة .
نهاية القعدة ٩١٨	محلق ودرهم	رخص	السعر للربعية .
محرم ٩٢١	محلقان إلا $\frac{1}{3}$	غلاء	السعر للربعية .
صفر ٩٢١	محلق ومسعودي	رخص	السعر للربعية .
رمضان ٩٢٢	$\frac{1}{2}$ ٢ محلق	غلاء	السعر للربعية .

تحليل جدول أسعار الدخن :

الدخن من المواد الغذائية في حياة أهل مكة المكرمة ، وعندما نقول أنه من المواد الغذائية الرئيسية فإننا نعني من ذلك أن مكة المكرمة ومنطقة تهامة بصفة عامة كانت من المناطق المشهورة بزراعة الدخن ، فهو مادة غذائية محلية . ومن خلال عرض حالة أسعار الدخن يتضح لنا الآتي :

- لم ترد أية اشارة عن أسعار الدخن خلال القرن الثامن . وقبل القرن الثامن عثرنا على معلومة واحدة تتضمن أسعار الدخن لعام ٦٧٦ هـ أي في النصف الثاني من القرن السابع .

- كانت العملة المتداولة لبيع وشراء الدخن هي الدينار الإسلامي ، والعملة الأجنبية والدينار الأشرفي ، وأخيراً العملة المحلقية . وهذه العملة هي التي وردت بها أسعار الدخن . وأغفلت الأسعار الدرهم المسعودي والكاملي ما عدا اشارات بسيطة لا تعطي أهمية واضحة ، وقد فرض الدينار الأشرفي سيطرته على أسعار الدخن خلال النصف الثاني من القرن التاسع . ثم سيطرت العملة المحلقية على الأسعار .

- أعلى سعر وصلت إليه أسعار الدخن هو (١٥) ديناراً أشرفياً ، وكان ذلك في عام ٨٥٥ هـ . وحسب ما ورد في المصادر فإن سعر الصرف هو (٣٠٠) درهم مسعودي للدينار الأشرفي

وبذلك يكون السعر بالدراهم هو (٤٥٠٠) درهم للغرارة الواحدة .

ـ أرخص ما وصلت إليه أسعار الدخن هو (محلق واحد) للثلثة وكان ذلك في شعبان عام ٩١٣ هـ .

ـ كانت وحدات الكيل المستخدمة في بيع وشراء الدخن هي : الغرارة ، لبيع الجملة وكان استخدامها سائداً . ثم الربيعة ، للبيع بالتجزئة ، وقد ساد تداولها منذ بداية القرن العاشر . ثم استخدم المُدّ في القرن السابع الهجري في عام ٦٧٦ هـ .

ـ وقد كان للسعر أكثر من حالة واحدة في سنة واحدة ، وأحيانا في شهر واحد . ففي شهر صفر من ٩٠٨ هـ ورد سعران ، الأول للبيع بالجملة بسعر الغرارة (٧) محلقات ، والثاني للبيع بالتجزئية بسعر الربعية محلق واحد . وأيضاً ورد في شعبان عام ٩١٣ هـ وورد في ذي القعدة عام ٩١٨ هـ . وورد أيضاً في محرم وصفر من عام ٩٢١ هـ .

جدول رقم (٦) يمثل أسعار الدقيق <٤٨> خلال فترة البحث

الفترة الزمنية	السعر	حالة السعر	وحدة الكيل والوزن والملاحظات
٧٢٣ هـ	٢٠ درهما	رخص	السعر للويبة .
٧٢٥	٢٠ درهما	رخص	السعر للويبة .
٧٢٨	٨ دراهم	رخص	؟
٧٣٨	٩ دراهم	رخص	السعر للويبة (العلامة الفاخرة) .
٧٤٤	٥٠ درهما	غلاء	السعر للويبة .
٧٤٦	$2\frac{1}{2}$ دينار	غلاء	السعر للويبة .
الموسم ٧٤٩	٤٦ درهما	غلاء	السعر للويبة .
رجب ٧٨٣	٢٠ درهما	رخص	السعر للويبة .
الحج ٧٨٣	٥٠ درهما	غلاء	السعر للويبة .
الحج ٨١٥	افرنتيان وعشرة دراهم	غلاء	السعر للويبة يعادل السعر (١١٠) دراهم مسعودية على حساب سعر الصرف (٥٠) درهما بالافرنتي حسب رواية الفاسي .
٨٢١	٢٥ دينارا افرنتيه	غلاء	السعر لحمل الدقيق <٤٩> .
٨٢٢	٢٥ دينارا افرنتيه	غلاء	السعر لحمل الدقيق .
٨٤٧	٦ دنانير افلوريه	غلاء	————
٨٥٤	١٥ دينارا اشرفيا	رخص	السعر لحمل الدقيق .
الحج ٨٥٥	٢٨ دينارا اشرفيا	غلاء	السعر لحمل الدقيق .
الحج ٨٩٦	ديناران أشرفيان	رخص	السعر لحمل الدقيق المصري ،
الحج ٨٩٨	٣٠ دينارا أشرفيا	غلاء	السعر لحمل الدقيق .

تحليل جدول أسعار الدقيق :

لا نعلم ما هي أنواع الدقيق التي شملتها الأسعار ، لأن هناك دقيق القمح ، ودقيق الذرة ، ودقيق الشعير ، ودقيق الدخن ... الخ .

ومن خلال عرض حالة أسعار الدقيق يتضح لنا الآتي :

- لم نجد أية اشارة عن أسعار الدقيق من منتصف القرن السابع وحتى الربع الأول من القرن الثامن . ثم لم نجد أيضاً أية اشارة عن الربع الأول من القرن العاشر .
- كانت العملة المستخدم في بيع وشراء الدقيق هي الدراهم (ولا نعلم نوعها) ثم العملة الأجنبية ، وأخيراً الدينار الأشرفي . والملاحظ هنا هو اختفاء المحلقية ، ولم تظهر إلا في نص واحد فقط هو أسعار عام ٨٩٦ هـ . وقد عرفنا من قبل أن تلك العملة لم تأخذ مكانتها إلا منذ بداية القرن العاشر الهجري . وقبل ذلك كان استخدامها ضعيفاً ، وتستخدم كجزء من أجزاء العملة في التسعير كما ورد في أسعار عام ٨٩٦ . فقد بلغ سعر الحمل من الدقيق بمبلغ دينارين أشرفيين و (١٦) محلقاً .
- أغلى سعر وصل إليه سعر حمل الدقيق هو (٣٠) ديناراً أشرفياً ، وكان ذلك في حج عام ٨٩٨ هـ . ويكون سعره بالدرهم المسعودي هو (٩٠٠٠) درهم حسب سعر الصرف وهو (٣٠٠) درهم . وهذا السعر غال جداً ، ويبدو أن سعر الصرف مبالغ فيه .

ـ أرخص سعر وصل إليه سعر الويبة من الدقيق هو (٢٠) درهماً ، وكان ذلك في الأعوام ٧٢٣ / ٧٢٥ / رجب ٧٨٣ هـ .

ـ كانت وحدات الكيل المستخدمة هي الويبة حتى عام ٨٢١ هـ . ثم حل الحمل محلها حتى آخر نص وجدناه عن أسعار الدقيق في حج عام ٨٩٨ هـ .

ـ كان هناك ثلاثة أنواع من الدقيق من حيث الجودة :

(أ) الدقيق ذو العلامة الفاخرة كما ورد في عام ٧٣٨ هـ .

(ب) الدقيق المصري كما ورد في عام ٨٩٦ هـ .

(جـ) الدقيق العام الذي لم يرد له تسمية مميّزة عن غيره .

ـ تأرجحت حالة السعر بين الرخص والغلاء ، وتكاد تكون الحالة التي حصلنا عليها متكافئة جداً .

ـ ورد السعر لأكثر من مرة في سنة واحدة فقط ، هي عام ٧٨٣ هـ . ففي رجب عام ٧٨٣ هـ وردت الحالة رخصاً وفي الحج ٧٨٣ هـ وردت الحالة غلاء .

جدول رقم (٧) يمثل أسعار المـاء <٥٠> خلال فترة البحث

الفترة الزمنية	السعر	حالة السعر	وحدة البيع والملاحظات
٦٥١ هـ	درهم واحد	غلاء	السعر لشَرْبة <٥١> الماء .
٦٩١	أربعة دنانير وستة عشر مسعوديا	غلاء	السعر للراوية <٥٢> .
شعبان ورمضان ٦٩٣	٤ دنانير	غلاء	السعر للراوية .
الموسم ٧٢٦	١٠ دراهم مسعودية	غلاء	السعر للراوية .
غير الموسم ٧٢٦	٦ ـ ٧ دراهم	رخص	السعر للراوية .
٧٥١	٢٠ درهما	غلاء	السعر للراوية .
٧٥٣	٤ دراهم مسعودية	غلاء	السعر للراوية .
٧٥٣	ما بين ١/٢ ، ١/٤ درهم مسعودي	رخص	السعر للراوية ، وورد السعر هنا بحالة رخص ، نظراً لتوفر أسباب انحلال الأسعار .
٨١١	درهمان مسعوديان	رخص	السعر للراوية .
٨١١	١/٤ درهم مسعودي	رخص	السعر للراوية .
٨٢٢	١/٢ درهم مسعودي	رخص	السعر للراوية .
٨٢٢	درهم واحد	رخص	السعر للراوية ، وورد السعر هنا بحالة رخص ، نظراً لتوفر أسباب انحلال الأسعار .
الموسم ٨٣٤	دينار أشرفي	غلاء	السعر للراوية .

تحليل جدول أسعار الماء :

افادتنا المصادر بمعلومات قيمة جداً عن أسعار المياه وان كانت قليلة ، إلا أنها في نظري تعطي الفرصة لتكوين وجهة نظر حيال أهمية المياه ، واهتمام حكومات العالم الإسلامي بتوفيرها ، وخاصة في أيام المواسم . ومن خلال الجدول يتضح لنا الآتي :

- لم تصلنا معلومات منذ نهاية الثلث الأول من القرن التاسع وحتى نهاية فترة الدراسة .
- أغلى سعر وصل إليه الماء هو (دينار أشرفي) للراوية وكان ذلك في موسم عام ٨٣٤ هـ ، وهذا يعني أن سعر الراوية يصل إلى (٣٠٠) درهم مسعودي ، وهو سعر مرتفع جداً .
- أرخص سعر وصلت إليه راوية الماء هو (ربع) درهم مسعودي وكان ذلك في عام ٨١١ هـ .
- كانت وحدات بيع الماء هي (الراوية) ، ثم (الشربة) ، إلا أن الراوية كانت هي المتداولة في بيع الماء واستخدامه .
- تأرجحت حالة الأسعار بين الرخص والغلاء حسب ما ورد في النصوص المعتمدة . إلا أن كفة الغلاء كانت هي الأرجح .
- كانت العملة المستخدمة في بيع وشراء المياه هو الدرهم المسعودي . وقد وردت حالات قليلة تشير إلى الأسعار بالدينار كما ورد في أسعار الأعوام ٦٩١ / ٦٩٣ / ٨٣٤ هـ .

ـ ورد السعر لأكثر من حالة في السنة ، فقد ورد ذلك في الموسم عام ٧٢٦ هـ ورد بحالة غلاء . وورد في غير الموسم من العام نفسه بحالة رخص . وورد أيضاً في عام ٧٥٣ هـ بحالة غلاء . ثم بحالة رخص من العام نفسه . ثم ورد في عام ٨١١ هـ لمرتين بحالة رخص . وورد في عام ٨٢٢ هـ بحالة رخص أيضاً .

جدول رقم (٨) يمثل أسعار اللحـــوم <٥٣> خلال فترة البحث

الفتـــرة الزمنيـــة	الســـعر	حـالة السـعر	وحـــدة الوزن والملاحظـــات
٧٢١ هـ	٥ دراهم	غلاء	السعر للمن ، وقدره ٣/٤ ٦ رطل مصري .
٧٢٥	٤ دراهم مسعودية	رخص	السعر للمن .
٧٢٨	٤ دراهم مسعودية	رخص	السعر للمن .
٧٣٨	درهم واحد	رخص	السعر لكل أربعة أرطال .
٨١٩	٦ دراهم مسعودية	غلاء	السعر للمن .
٨٤٧	أفلـوري واحد	غلاء	السعـر لكل أربعة أمنان ، بينما السخاوي ذكر أن السعر بلغ لكل أربعة أمنان أشرفيا واحدا .
٨٨٣	محلق واحد	غلاء	السعر لرطل ونصف رطل أو ربع رطل .
٨٩٥	محلق واحد	رخص	السعر لكل أربعة أرطال .
٨٩٩	أشـــرفي واحد	رخص	السعر للمن .
شوال ٩١٨	محلق واحد	غلاء	السعر لرطل وربع ونصف .
الحج ٩٢٠	محلق واحد	غلاء	السعر لرطل ونصف
رمضان ٩٢٢	٤ محلقات	غلاء	السعر للرطل .

تحليل جدول أسعار اللحوم :

اللحوم كمادة غذائية أساسية في حياة السكان ، وردت لها حالات أسعار كما في الجدول الخاص بذلك ، ومن خلال الجدول يتضح لنا الآتي :

- لم نعثر على معلومات عن الفترة من النصف الثاني من القرن السابع وحتى الربع الأول من القرن الثامن .
- كانت العملة المستخدمة في بيع وشراء اللحوم هي : الدراهم المسعودية والعملة المحلقية . وورد نص واحد عن العملة الأجنبية في عام ٨٤٧ هـ . ونص آخر عن العملة الأشرافية في عام ٨٩٩ هـ .
- أعلى مستوى وصلت إليه أسعار اللحوم هو (دينار أشرفي) وكان ذلك في عام ٨٩٩ هـ . وهو يعادل (٣٠٠) درهم مسعودي . على حساب سعر الصرف (٣٠٠) درهم للدينار الأشرافي . وهذا الذي أقرره هنا خلاف ما ورد في حالة السعر ، فقد وردت الحالة برخص . فهل يعقل أن يكون سعر المن الواحد بـ (٣٠٠) درهم ويكون ذلك رخيصاً . وقد ذكر هذا النص عند عبد العزيز بن فهد : بلوغ القرى – ورقة ٧٨ أ .
- أرخص حالة سعر وصلت إليها اللحوم هو (درهم واحد) لكل أربعة أرطال وكان ذلك في عام ٧٣٨ هـ .

ـ كانت وحدات الوزن المستخدمة في بيع وشراء اللحوم هي : المَنّ ، ثم الرطل .

ـ كانت حالة الغلاء هي الحالة الشائعة في أسعار اللحوم .

ـ لم يرد في أسعار اللحوم أية حالة مكررة للسعر بأكثر من مرة :

* * *

جدول رقم (٩) يمثل أسعار التمـــور <٥٤> خلال فترة البحث

الفتـــرة الزمنيـــة	الســـعر	حـالة السعر	وحـدة الكيل والوزن والملاحظـــات
٧٣٨ هـ	درهم واحد	رخص	السعر لكل اثني عشر رطلاً للعجوة .
٧٤٧	٣ دراهم	غلاء	السعر للمد .
بعد الموسم ٨١٥	٨ دراهم مسعودية	غلاء	السعر لكل مَنّ .
٨١٦	٩ دراهم مسعودية	غلاء	السعر لكل مَنّ .
٨١٩	درهمـان مسعوديان	رخص	السعر لكل مَنّ .
٨٨٣	محلق واحد	غلاء	السعر لرطل ونصف الرطل
شعبان ٩٠٨	محلق واحد	غلاء	والسعر هنا لنوع من أنواع التمر يسمى (اللبانة) .

تحليل جدول أسعار التمور :

لم تنل التمور عناية المهتمين بتاريخ الحياة الإقتصادية لمكة المكرمة فمن خلال الجدول نلاحظ الآتي :

ـ لم ترد أية إشارة لأسعار التمور خلال النصف الثاني من القرن السابع وخلال الثلث الأول من القرن الثامن . ووردت معلومة واحدة في القرن العاشر فقط ، وهي السعر لعام ٩٠٨ هـ .

والذي استنتجه من قلة الروايات هنا هو أن المواد المنتجه محلياً لم تنل رعاية واهتمام المؤرخين ، لذلك كانت الإشارة إليها قليلة جداً ، خاصة اذا قسنا ذلك بالفترة الزمنية التي نحن بصددها . فالتمور من المواد التي كانت تزرع في أرض الحجاز ، في المدينة المنورة ، وفي أرض الجزيرة بصفة عامة ، مثل تمور الإحساء ، وبيشه ، وتربه .

ـ كانت العملة السائدة لشراء وبيع التمور هي : الدرهم المسعردي ، والعملة المحلقية .

ـ أعلى سعر وصلت إليه التمور هو (محلق واحد) ورد ذلك في عام ٩٠٨ هـ ، وبتحويل المحلق إلى دراهم يكون السعر (٢٠) درهماً على حساب سعر الصرف (٢٠) درهما للمحلق الواحد .

ـ أرخص سعر وصلت إليه أسعار التمور هو (درهم واحد) لكل اثني عشر رطلاً وكان ذلك في عام ٧٣٨ هـ .

- كانت وحدات وزن التمور هي : الرطل ، المَنّ ، المُدّ .

- ورد في الجدول نوعان من التمور هما : العجوة ، واللبانة .

- كانت حالة الغلاء هي الحالة السائدة في أسعار التمور وذلك من خلال ما ورد من نصوص معتمدة في الجدول .

- لم ترد أي حالة مكررة للأسعار .

* * *

جدول رقم (١٠) يمثل أسعار مواد غذائية متنوعة خلال فترة البحث

الفترة الزمنية	السلعة	السعر	حالة السعر	وحدة الكيل والوزن والملاحظات
٧٢٥هـ	العسل	درهمان كامليان	رخص	السعر للمن .
٧٢٨	العسل	درهمان	رخص	السعر للمن . ومقدار المن ثلاثة أرطال مصرية
٧٣٨	العسل	١ درهم	رخص	السعر لكل أربعة أرطال .
٨٢١	العسل	افرنتي	رخص	السعر لكل سبعة أمنان .
صفر ٩١٢	العسل	٧ محلقات	غلاء	السعر للرطل .
الحج ٩٢٠	العسل	٣ محلقات	غلاء	السعر للرطل <٥٥> .
٨٢١	الفول	١٤ ديناراً	غلاء	السعر للويبة .
٨٢٢	الفول	٢٤ افلوريا	غلاء	السعر للويبة .
٨٥٣	الفول	١ ١/٢ دينارا	رخص	السعر للأردب ، بينما ذكر السخاوي بأنه بيع في مصر بـ (٥٠٠) درهم .
٨٩٨	الفول	١ أشرفي	غلاء	السعر للويبة ونصف الويبة .
٨٩٨	الفول	١ محلق	غلاء	السعر للقدح <٥٦> .
٧٣٣	البقسماط	١ فلس	رخص	السعر للرطل .
٧٤٤	البقسماط	٣ دراهم	غلاء	السعر للرطل .
٨١٥	البقسماط	١٠ دراهم	غلاء	السعر للرطل .
٨٩٨	البقسماط	١ محلق	غلاء	السعر للرطل <٥٧> .
صفر ٩١٢	زيت<٥٨> الشيرج	١ ١/٤ محلق	غلاء	السعر للرطل .
جمادي الأولى ٩١٢	•	١ ١/٢ محلق	غلاء	السعر للرطل .
رمضان ٩١٧	•	٣ محلقيات	غلاء	السعر للرطل .
شوال ٩١٨	•	٢ ١/٢ محلقية	غلاء	السعر للرطل .
الحج ٩٢٠	•	٣ محلقيات	غلاء	السعر للرطل <٥٩> .
صفر ٩١٢	زيت<٦٠> السليط	١ ١/٢ محلق	غلاء	السعر للرطل .

تابع جدول رقم (١٠) يمثل أسعار مواد غذائية متنوعة

الفترة الزمنية	السلعة	السعر	حالة السعر	وحدة الكيل والوزن والملاحظات
جمادي الأولى ٩١٢	زيت السليط	٢ محلقة	غلاء	السعر للرطل .
رمضان ٩١٧	•	٣ محلقيات	غلاء	السعر للرطل .
شوال ٩١٨	•	٢ $\frac{1}{2}$ محلقية	غلاء	السعر للرطل .
الحج ٩٢٠	•	٣ محلقيات	غلاء	السعر للرطل <٦١> .
٨١٦	الدقسة<٦٢>	١٢ درهما	غلاء	السعر لربع المُدّ .
٨٤٧	الدقسة	٧ أشرفيات	غلاء	السعر للغرارة .
ذو القعدة ٩١٨	الدقسة	١٣٠ محلقا	غلاء	السعر للغرارة .
٧٤٧	الفلفل	٥ دراهم	غلاء	السعر للرطل .
٧٤٩	الفلفل	خمسة أنصاف<٦٤>	رخص	السعر للرطل .
٨١٥	الفلفل	٣٥ دينارا	غلاء	السعر للرطل<٦٥> .
٦٩٣	الملح	٦ دراهم	غلاء	السعر لربع المد ، وسعر المد الواحد ستة دنانير .
٧٤٧	الملح	درهم كاملي	غلاء	السعر لسدسية <٦٦> .
٨٢١	الحمص	١٧ دينارا	غلاء	السعر للويبة .
٨٢٢	الحمص	١٧ أفلوريا	غلاء	السعر للويبة <٦٧> .
٨١٥	الأرز	١٠ افلوريات	غلاء	السعر للويبة .
٨١٦	الأرز	٤ افرنتيات	غلاء	السعر للويبة <٦٨> .
٨١٥	البطيخ	أفلوري واحد	غلاء	السعر للحبة (البطيخة الواحدة) .

تابع جدول رقم (١٠) يمثل أسعار مواد غذائية متنوعة

الفترة الزمنية	السلعة	السعر	حالة السعر	وحدة الكيل والوزن والملاحظات
٨١٦ هـ	البطيخ	افرنتي واحد	غلاء	السعر للحبة (البطيخة الواحدة) ‹٦٩› .
٧٢٨	الجبن	درهمان	رخص	السعر للمن ‹٧٠› .
٨٩٨	الخبز	محلق واحد	غلاء	السعر للرطل ‹٧١› .
شعبان ٩٠٨	الزبيب	محلقتان	غلاء ‹٧٢›	———
٧٣٣	السكر	درهمان	غلاء	السعر لكل رطلين ‹٧٣› .
٧٣٣	الحلوى	٣ دراهم	غلاء	السعر لكل علبة ‹٧٤› .

تحليل جدول أسعار المواد الغذائية المتنوعة :

جدول أسعار المواد الغذائية المتنوعة يختلف عن الجداول السابقة ، فهو يعرض لحالات أسعار مواد غذائية متنوعة ، وقد آثرنا عرضها في جدول واحد نظراً لقلة المعلومات الواردة عن كل مادة غذائية ، ومن خلال عرض الجدول يتضح لنا الآتي :

- احتل العسل المقام الأول من بين المواد الغذائية المتنوعة ، والتي وردت لها معلومات عن حالة الأسعار وبشكل موجز جداً .
- وردت أسعار العسل بالدرهم الكاملي ، وبالافرنتي ، وبالمحلقية .
- أعلى حالة سعر كانت عام ٩١٢ هـ بلغت (سبع محلقات) أي ما يعادل بالدرهم (١٤٠) درهماً .
- أرخص حالة سعر للعسل كانت عام ٧٣٨ هـ ، بلغت درهماً واحداً ، وكان السعر لكل أربعة أرطال .
- كانت موازين بيع وشراء العسل هي : المن ، والرطل .
- كانت حالة الرخص هي الحالة المسيطرة على الأسعار .

أما أسعار الفول فقد احتلت المركز الثاني من بين أسعار المواد الغذائية المتنوعة .

- وردت أسعار الفول بالدينار الأشرفي ، وبالإفرنتي وبالعملة المحلقية . وهنا لم يرد التعامل بالدراهم .

ـ أعلى حـالة سعر للفـول هـي (٢٤) أفلوريا وكـان ذلك فـي عام ٨٢٢ هـ ، أي ما يعادل بالدرهم (١٢٩٦) درهما للويبة ، وذلك على حساب سعر صرف الأفلوري (٥٤) درهما <٧٥> .

ـ أرخص حالة سعر للفول هي (١ر٥) دينار أشرفي للأردب الواحد ، وهـو يعادل بالدرهـم (٤٥٠) درهماً وهذا السعر ليس بكثير إذا قيس بنوعية المكيال ، فالسعر هنا للأردب ، والأردب مكيال ضخم .

ـ كانت وحدات الكيل هي : الويبة ، والأردب ، والقدح .

ـ كانت حالة الغلاء هي السائدة على الأسعار .

أما البقسماط فقد ورد له أربع روايات ، ثلاث منها غلاء ، وواحدة رخص ، كانت عام ٧٣٣ هـ ، كان السعر فلساً واحداً للرطل . وأغلى سعر للبقسماط كان عام ٨٩٨ هـ هو مبلغ (ملحق واحد) أي (٢٠) درهماً . وكانت وحدة الوزن هي الرطل .

أما أسعار زيت الشيرج والسليط ، فلم نجدها إلا منذ سنة ٩١٢ هـ . وجميع الحالات التي وردتنا كانت تعبر عن حالة غلاء مستمر ، واستخدم في بيعها العملة المحلقية ، وبوحدة الرطل للوزن .

ولم يرد لحب الدقسة إلا ثلاث روايات ، وردت بحالة غلاء ، استخدم في بيعها وشرائها عملات الدرهم المسعودي ، والدينار

الأشرفي والمحلق . والدقسة من أنواع الحبوب التي تزرع في أرض الحجاز ، وخاصة في أرض تهامة .

أما الفلفل فقد ورد عنه معلومات قليلة ، نظرا لقلة الإقبال عليه ، فهو كان يستوردمن الهند ، وكان يصدر إلى مصر عن طريق مكة ، ففي عام ٨١٥ هـ ، قل وجود الفلفل بمكة ، لطلب التجار له ، لأنه أشتري للسلطان بمصر بمبلغ (٥٠٠٠) دينار بسعر الحمل (٢٥) مثقالا ، وحُمِلَ إلى القاهرة ، فأثر هذا الإجراء على أسعاره بمكة فبلغ الحمل (٣٥) ديناراً ، بعدما كان بعشرة مثاقيل . (السلوك ٤/١ ، ص ٢٥٣) .

وورد للحمص روايتان فقط ، وردتا بحالة غلاء .

وورد للملح روايتان فقط ، وردتا بحالة غلاء .

وورد للأرز روايتان فقط ، وردتا بحالة غلاء .

ثم ورد للبطيخ روايتان فقط ، وردتا بحالة غلاء ، بسعر الحبة الواحدة (إفرنتي) أي ما يعادل (٦٠) درهما مسعودياً <٧٦> .

ووردت معلومة واحدة لكل من الجبن ، والخبز ، والزبيب ، والسكر ، والحلوى . وكانت جميعها بحالة غلاء ، ما عدا الجبن فكان بحالة رخص .

جدول رقم (١١) يوضح حالة الأسعار والتي لم يرد لها تفاصيل في الأسعار

الفتـــرة الزمنيـــة	حـالة السـعر	الملاحظـــــــــــات
٦٤٩هـ	غلاء	استمر لمدة سنة <٧٧> .
٦٥١	غلاء	كان الغلاء عاماً في جميع المواد <٧٨> .
٦٦٠ ـ ٦٦٤	غلاء	استمر الغلاء لمدة خمس سنوات ، وكان يسمى بالغلاء الكبير أو غلاء سنة (حوطة) <٧٩> .
٦٦٦ ـ ٦٦٩	غلاء	استمر الغلاء في مكة خاصة ، وفي الحجاز عامة ، لمدة أربع سنوات <٨٠> .
٦٨٣	غلاء <٨١>	ـ
٦٨٤	رخص <٨٢>	ـ
٦٨٦	غلاء <٨٣>	ـ
٦٩٤	غلاء	كان الغلاء عاماً في المشرق والمغرب والحجاز <٨٤> .
٧٢١	غلاء	كان الغلاء شديداً في الحب والسمن واللحم ، وانعدم التمر نهائياً <٨٥> .
٧٢٦ ـ ٧٣٠	رخص	استمر الرخص لمدة خمس سنوات في جميع المواد الغذائية ، ما عدا المياه فإنها كانت غالية <٨٦> .
٧٣٢	رخص <٨٧>	ـ
٧٤٨	غلاء	كان هذا الغلاء في الموسم <٨٨> . أما بقية أيام السنة فذكر المقريزي أنها كانت رخيصة الأسعار <٨٩> .
٧٥٩	غلاء	حصل على الناس الغلاء في جميع المواد الغذائية <٩٠> .
٧٦١	رخص <٩١>	ـ
٧٦٦	غلاء	حصل على الناس غلاء شديد ، وأصيبت المواشي بالجرب ، وتعرف هذه السنة بسنة (أم جرب) <٩٢> .
٧٩٣	غلاء <٩٣>	ـ
٨١٧	غلاء <٩٤>	
٨٢٤	غلاء <٩٥>	
٨٢٦	رخص <٩٦>	
٨٢٨	رخص <٩٧>	

تابع جدول رقم (١١) يوضح حالة الأسعار

الفترة الزمنية	حالة السعر	الملاحظات
٨٣٠ هـ	رخص <٩٨>	
٨٣١	غلاء <٩٩>	
٨٣٧	غلاء	حصل على الناس الغلاء في جميع المأكولات <١٠٠> .
٨٤٦	غلاء <١٠١>	
٨٤٨	رخص <١٠٢>	
٨٥٠	غلاء	كان الغلاء في الحب والسمن <١٠٣> .
٨٥١	رخص <١٠٤>	
٨٨٢	غلاء <١٠٥>	
٨٩١	غلاء	وقد شمل الغلاء الديار المصرية <١٠٦> .
٩٠٣	رخص <١٠٧>	

الأسباب التي أدت إلى غلاء الأسعار ورخصها في مكة خلال فترة البحث

من خلال عرض الجداول السابقة يتضح لنا أن أسعار المواد الغذائية في مكة المكرمة تأرجحت بين الرخص والغلاء ، إلا أن كفة الغلاء كانت هي المسيطرة على الحالة المعيشية لسكان مكة المكرمة . وسواء كانت الحالة رخاء ورخصاً أو غلاء ، فإن لذلك أسباباً أدت إلى تلك الحالة ، ويجدر بنا أن نستعرض تلك الأسباب على النحو التالي :

كانت أول حالة غلاء في فترة هذا البحث هي التي حدثت عام ٦٤٩ هـ ، فقد أفادت مصادر الدراسة أنه وقع بمكة غلاء عظيم ، واستمر سنة كاملة ، أي استمر حتى عام ٦٥٠ هـ ، وكذلك استمر حتى عام ٦٥١ هـ ، حتى بيعت الشاه الواحدة بأربعين درهما ‹١٠٨› ثم استمر الغلاء في الارتفاع منذ عام ٦٦٠ هـ حتى عام ٦٦٥ هـ ، وقد عرف الغلاء في عام ٦٦٥ بسنة الغلاء الكبير (سنة حوطة) وكان سبب ذلك الغلاء الكبير هو عدم نزول الأمطار وما نتج عنه من قحط ‹١٠٩› ، واستمر الغلاء في الأعوام ٦٦٧ / ٦٦٨ / ٦٦٩ / ٦٧٠ هـ ويعود ذلك إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية ، وكثرة الرسوم وفرض الضرائب على المواد الغذائية ، فقد حصل نزاع بين أمير مكة الشريف نجم الدين بن أبي نُمي

وابن عمه الشريف بهاء الدين ادريس ‹١١٠› . أما الضرائب والمكوس الباهظة فقد كانت ثقيلة ، مما اضطر السلطان بيبرس أن يتدخل لحل النزاع السياسي ، والغاء المكوس ، وتعويض أمير مكة مبلغ (٢٠ر٠٠٠) درهم سنوياً ‹١١١› ، ثم إنه كان للأعطيات التي وزعها السلطان الظاهر بيبرس في حج عام ٦٦٧ هـ أثر كبير في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية ، وان كان هذا الإجراء لم يخفف من غلاء الأسعار ، لأن الدلائل تشير إلى أن الغلاء استمر خلال تلك الفترة والفترة التي تلتها حتى عام ٦٧٦ هـ .

وفي عام ٦٨٣ هـ حدث ارتفاع في الأسعار ، وكان سبب ذلك يعود إلى أمور سياسية واقتصادية ، أما السياسية فقد تمثلت في النزاع أو الفتنة بين الأشراف (بين أبي نمي وبين قتادة) ثم تمثلت في النزاع الذي حصل بين الأشراف والحكومة المصرية . أما الأسباب الإقتصادية فقد تمثلت في فرض ضرائب على الحجاج ‹١١٢› ، مما كان مثار نزاع بين الحكومة اليمنية (بنو رسول) والحكومة المصرية ، والإمارة الحجازية ، فأقدم سلطان مصر المنصور قلاوون على إلغاء تلك المكوس ، نظراً لكثرة النهب والعسف في جباياتها ‹١١٣› وقد وصف عام ٦٨٤ هـ برخص الأسعار والرخاء ، وقد عزى ذلك إلى نزول الأمطار وكثرتها‹١١٤› .

وقد ترجع أسباب الغلاء إلى كثرة الحجاج ، كما حدث في عام ٦٨٦ هـ ‹١١٥› . أما في عامي ٦٩١ / ٦٩٣ هـ كان عدم سقوط

الأمطـار سـبباً في الغلاء ، فقد وصل سـعر الراوية من الماء مبلغ (٤ دنانير و١٦ درهما مسعودياً) ، وهذا مبلغ كبير جداً . وكما كانت الأمطار سـبباً في الغلاء ، كانت أيضاً كثرة الحجاج من الأسباب المؤدية إلى الغلاء ، فقد أشار ابن فهد إلى أن سبب الغلاء في عام ٦٩٣ هـ هو وصول حجاج اليمن في خلق كثير ، فاتجه الناس إلى عرفة واستسقوا الله المطر فرحمهم الله بالمطر والسيول ، وامتلأت البرك بالمياه .

ومن أكبر حالات الغلاء تلك التي حدثت في مكة عام ٦٩٥ هـ ، فقد بلغت غرارة القمح (١٢٠٠) درهم ، وهذا مبلغ كبير ، جعل كثيرا من أهالي مكة المكرمة يرحلون من شدة الجوع وانتشار الأوبئة والأمراض ، فرحلوا إلى منطقة حلي بن يعقوب ، فضاقت بهم ، ومات أكثرهم من الجوع ‹١١٧› ، فكان سبب ذلك الغلاء الكبير هو القحط الذي صاحبه حالات أوبئة مهلكة .

وبدأ القرن الثامن الهجري ، والأسعار ما زالت مرتفعة ، نظراً لقلة الأمطار وفرض المكوس الثقيلة ، وحدث ذلك في عامي ٧٠٣ / ٧٠٤ هـ فعملت السلطنة بمصر على فك الأزمة وذلك بارسال (١٠،٠٠٠) أردب قمح ، أرسلها الأمير سلاّر نائب السلطنة بمصر عن طريق البحر ، وقد كان على رأس وفود الحجاج ، وقد قام بأعمال جميلة في مكة ساعدت على فك أزمة الغلاء ‹١١٨› . ومن الأعمال الجليلة التي فعلها سلاّر إنه اهتم بالمجاورين ، وفرق

عليهم الأموال وسدد ديون من كان عليه دين . ووزع عليهم السكر والحلوى وغيرها بعد ما أعطاهم مؤونة سنة .

ثم إن حميضة ورميثة أبطلا شيئاً من المكوس ‹١١٩› ، أما أكبر غلاء حدث في مكة في القرن الثامن الهجري ، فهو ذلك الغلاء الكبير الذي حدث عام ٧٠٧ هـ فقد بلغ ثمن غرارة الحنطة (١٥٠٠) درهم ، والذرة أكثر من (٩٠٠) درهم ويعود ذلك الغلاء الفاحش إلى سببن :

الأول : هو قلة الأمطار بمكة لسنوات متتالية.

والثاني : يعود لأمور سياسية ، وهي أن ملك اليمن المؤيد قطع الميرة عن مكة نظراً لسوء العلاقة بينه وبين صاحبي مكة ، حميضة ورميثة ، وكان هذا الغلاء في منتصف السنة ، ولم يزل إلا في شهر رجب عندما قدمت الإمدادات من مصر عن طريق البر حيث وصلت الإمدادات على ألفي جمل وراحلة ‹١٢٠› . ثم عادت الأزمة مرة أخرى في نهاية السنة ، بسبب الحرب بين أمير الحاج المصري ، وعبيد مكة الذين انتهزوا الفرصة لنهب أموال التجار ‹١٢١› .

وكان عام ٧١٩ هـ ، عام خير وبركة ، فكثر بمكة الأمن والعدل ، ورخاء الأسعار . ويعود سبب ذلك الرخاء إلى أن سلطان

مصر الملك الناصر محمد بن قلاوون لما حج جهّز (١٣٠ر٠٠٠) أردب قمح ، وفواكه وخضروات ، ورتب لأمراء مكة ما يكفيهم من الأموال النقدية والعينية ، وأكثر من الصدقات ، وأبطل سائر المكوس < ١٢٢> .

وفي عام ٧٢١ هـ ظهرت الأسعار بحالتين : الأولى ، كانت غالية نظراً لقلة الأمطار ولتأخر وصول الجلاّب . والثانية كانت لحالة رخص ، نظراً لنزول الأمطار ولوصول الجلاّب <١٢٣> .

وفي عام ٧٢٢ هـ ظهرت الأسعار أيضاً بحالتين : الحالة الأولى كانت غالية جداً نظراً لقلة هطول الأمطار ، وثقل المكوس وظهرت الحالة الثانية بحالة رخص ، وذلك لتدخل حكومة المماليك في مصر ، فعملت على اسقاط مكس الطعام ، وارسال (٢ر٠٠٠) أردب قمح ، فبذلك رخصت الأسعار وامتلأت الأسواق بالأطعمة <١٢٤> ، واستمر ذلك الرخاء ورخص الأسعار حتى عام ٧٢٣ هـ <١٢٥> .

ثم عاود الغلاء ارتفاعه الفاحش ، حيث صارت غرارة القمح بـ (١٣٠٠) درهم <١٢٦> ويبدو أن الفتنة التي حصلت في مكة بين التكارره ، والترك قد يكون لها تأثير على مستوى الأسعار ، هذا بالإضافة إلى عدم نزول الأمطار .

ومن عام ٧٢٥ هـ إلى ٧٤٤ هـ كانت حالة الأسعار رخيصة ، ولعل استقرار الحالة السياسية بمكة ، ونزول الأمطار بها ، وتخفيف المكوس واغداق العطايا والمنح من الأموال النقدية والعينية على أهل مكة ، جميع هذه العوامل كانت كفيلة بجعل مكة « في غاية الطيبة والأمن والرخاء فبيع في أسواقها القمح واللحم والجبن والسمن والعسل بأسعار زهيدة جداً » ‹١٢٧› ما عدا أسعار المياه فإنها كانت غالية في موسم عام ٧٢٦ هـ ، نظراً لكثرة حجاج بيت الله الحرام ، وقد عولجت مشكلة قلة المياه بحفر عين ماء في عرفة ‹١٢٨› .

ثم عاودت الأسعار الارتفاع مرة أخرى وبشكل كبير جداً ، فقد حدث في عام ٧٤٤ هـ غلاء عظيم وخاصة أيام الحج . ويعود سبب ذلك إلى تعرض الشريف عجلان لتجار اليمن ، ومنعهم من دخول مكة ، فقلت الأطعمة بمكة « وعزّبها المتجر » ‹١٢٩› .

وواصل الغلاء ارتفاعه حتى عام ٧٤٧ هـ ، وكان لذلك أسباب اقتصادية وهي : احتكار السلاطين لبعض السلع ، فاشتد الغلاء زمن الحج ، ودام ذلك بعد الحج بشهرين ‹١٣٠› .

وفي عام ٧٤٨ هـ وقع غلاء في الموسم فقط ، وأشار الجزيري إلى أن سبب الغلاء هو كثرة الحجاج ، وخاصة حجاج العراق ‹١٣١› ، وفيما عدا الموسم كانت الحالة تشير إلى رخص

عـام فـي الأسـعـار ، وعُـزي ذلـك إلى حسـن سـيـرة الشـريـف عجلان <١٣٢> .

واسـتمـر الغـلاء من عـام ٧٤٩ إلى ٧٥١ هـ . وسـبب ذلك قلة الأمـطار ، وثـقل المكوس ، ولكن رحـم الله الـعـبـاد بنـزول الأمطار ، وبـذلـك امـتـلأت الآبـار ، وقـدم الـجـلاَّب إلى مكـة فـرخـصـت الأسـعـار <١٣٣> ، ثم أن الشـريف عـجلان اسقط ثلث الجباية عن الناس <١٣٤> .

وفي عـام ٧٥٣ هـ أصبح للسعر حالتان : الأولى حالة غلاء ، لقلة الأمطار وقيل ، إن صاحب اليمن الملك المجاهد ، منع التجار من السفر إلى مكة غيظاً من أمرائها <١٣٥> ، والثانية حالة رخص ، وسبب ذلك هطول الأمطار التي استمرت ثلاثة أيام ، مما ساعد على رخص الأسعار <١٣٦> .

واستمر غلاء الأسعار حتى عام ٧٥٨ هـ ، فكانت هذه الفترات فترة رخاء ، واستقرار نظراً لكثرة الأمطار ، ودخول بعض التجار إلى مكة ، وبذلك امتلأت أسواق مكة بالأطعمة < ١٣٧> .

وفـي عـامي ٧٥٩ / ٧٦٠ هـ حـصـل غـلاء فـي جـمـيع المواد الغـذائيـة ، وكـان سـبب ذلك الغـلاء هـو « جـور السـلاطـين فـي الاحتكار ، وارتفاع المكس ، وتأخر سقوط الأمطار وبعض الهزات الداخلية » <١٣٨> ، وهذا الغلاء كان سبباً في نزوح أكثر سكان مكة وتفرقهم في سائر الأقطار ، وكان الحل الوحيد لذلك هو أن

سلطان مصر الناصر حسن أرسل (٢٠٠) عسكري بقيادة الأمير سيف الدين جركتمر المارديني (حاجب الحجّاب بالقاهرة) <١٣٩> فلما وصل العسكر إلى مكة عمل على تسوية الخلافات بين أمراء مكة ، وأسقط المكس عن المأكولات ، وجُلِبت الأقوات ، وارتفع الجور ، وانتشر العدل ، فرخصت الأسعار <١٤٠> واستمر رخص الأسعار حتى نهاية عام ٧٦١ هـ <١٤١> .

وعاد الغلاء وبشدة كبيرة على أهل مكة ، وكان ذلك في الأعوام ٧٦٥ / ٧٦٦ / ٧٦٧ هـ وكان لعدم هطول الأمطار ، وكثرة المكوس أثر بالغ في ارتفاع الأسعار ، حتى أن الفاسي عندما عرض حالة الأسعار عرض أيضاً حالة المجتمع ، وصوره في أسوأ حالة له ، فقال : « إن بعض الناس بمكة أكلوا لحم بعض الحمير الميتة على ما قيل لغلاء شديد بمكة ... وتعرف هذه السنة عند المكيين بسنة (أم جرب) لأن المواشي عمها الجرب فيها » <١٤٢> فاتخذت تدابير عاجلة من قبل حكومة المماليك ، فبادر السلطان الأشرف شعبان سلطان مصر ، فأرسل المؤن إلى مكة ، أرسل أول دفعة من الحبوب ، ومقدارها (٢٠٠٠) أردب ، واستمر يواصل الإمدادات حتى وصلت إلى (١٢,٠٠٠) أردب قمح . وأسقط مكوس المواد الغذائية ، وعوّض أمير مكة بمبلغ (١٦٠,٠٠٠) درهم <١٤٣> ، وأصدر بذلك مرسوما نقشه على أساطين المسجد الحرام <١٤٤> .

وكان الغلاء في عام ٧٨٣ هـ ، طوال السنة تقريباً ، ففي أول السنة كان الغلاء عاماً ، بسبب القحط ، وانحل السعر في شهر رجب عندما وصلت المؤن مع القادمين للعمرة ، (الرجبية) ثم ارتفعت في موسم الحج إلى درجة صارت الحالة فيها لا تطاق ، حتى مات أكثر الناس جوعاً ، والأدهى من ذلك أن البعض أقدم على أكل الجلود .

وتعود أسباب هذا الغلاء في جملتها إلى عدم نزول الأمطار . ثم إلى اضطراب الأحوال السياسية في الدولة المملوكية قبل سلطنة برقوق ، بالإضافة إلى اضطراب الأحوال السياسية أيضاً بين الأشراف في مكة بعد موت أميرها محمد بن عجلان <١٤٥> .

وقد وصف عام ٧٨٧ هـ بأن الأسعار فيه كانت رخيصة ، ويعود سبب ذلك الرخص إلى ما قام به الأمير جركس بن عبد الله الخليلي ، فقد أرسل قمحاً كثيراً إلى الحرمين ليعمل منه في كل يوم بمكة (٥٠٠) رغيف وبالمدينة مثلها ، تفرق بين الناس بدون ترتيب <١٤٦> (أي بدون تمييز) .

وحصل عام ٧٨٩ هـ غلاء في الشعير ، وكان سبب ذلك هو تأخر وصول الجلاّب إلى مكة ، وعندما وصلوا ونزل الشعير إلى الأسواق رخصت الأسعار ، وبذلك انحل السعر <١٤٧> ، وقيل : إن سبب تأخر وصول الجلاّب إلى مكة هو اقدام الشريف عنان على

منع الجلب عن مكة ، ولكن الشريف عندما علم بتدخل حكومة المماليك ولى هارباً فدخل الجلاّب إلى مكة <١٤٨> .

أما حالة الأسعار في مكة في عام ٧٩٠ هـ ، فكانت رخيصة جداً لدرجة أن الفاسي قال : « وهذا أرخص سعر رأيناه في مكة » <١٤٩> ، ويعود ذلك إلى سقوط الأمطار ووفرة المواد الغذائية ، وخاصة الذرة .

أما أعظم غلاء عاصره الفاسي ، فهو ذلك الذي حدث عام ٧٩٣ هـ ، فكان غلاء عاماً في كل شيء ، وخاصة المواد الغذائية ، لدرجة أن الناس أكلوا سائر الحبوب ومنها القطاني <١٥٠> ، ويعود سبب ذلك إلى اضطراب الأحوال السياسية بمكة الذي صاحبه قلة الأطعمة التي نجم عنها ارتفاع حاد في الأسعار ، لدرجة أن عَمّ الوباء مختلف فئات السكان ، حتى بلغ عدد الموتى في اليوم الواحد أكثر من اربعين نفراً <١٥١> ، وعندما علم السلطان برقوق بادر بارسال (٣٠٠٠) أردب قمح لفلك تلك الأزمة <١٥٢> فرخص السعر قليلاً عما كان عليه في السابق .

أما أسباب الغلاء في عام ٧٩٤ هـ فيعود إلى أن عدة مراكب محملة بالمواد الغذائية التي لا تحصى غرقت في جدة من جراء هبوب رياح عاصفة ، دمرت المراكب بما فيها <١٥٣> ، وعلى اثر تلك الحادثة قام السلطان الظاهر برقوق بإرسال (٣٠٠٠) أردب

قمح ، و (١٠٠٠) أردب شعير و (١٠٠٠) أردب فول ، أرسلها للشـريف علي بن عـجلان <١٥٤> . ثم رحم الله أهل مكة بنزول الأمطار ، فرخصت الأسعار ، وكانت في متناول الجميع ، وخاصة أن هذا الرخاء استمر حتى زمن الموسم <١٥٥> .

وفي موسم عام ٧٩٧ هـ حدث غلاء في المواد الغذائية ، وسبب ذلك هو حدوث بعض الإضطرابات بين الحـجاج ، أدت إلى نهب أموال كثيرة للحجاج وقتل بعضهم <١٥٦> .

أما في عام ٨٠٠ هـ حتى نهاية عام ٨٠٤ هـ فكانت حالة الأسعار مستقرة تقريباً ، وتميل إلى الرخص <١٥٧> في جميع المواد الغذائية ، وكان سبب ذلك الرخص هو استقرار الحالة السياسية بمكة بعد تولي حسن بن عجلان الإمارة في سنة ٧٩٨ هـ . وهذا الاستقرار السياسي كان له أثر كبير في ازدياد النشاط الاقتصادي بجدة ثم بمكة . فقد اتخذ عدة تدابير لحماية التجار من النهب والاعتداء ، فكان الشريف حسن بن عجلان يمنح بعض الأشراف والقواد مبلغا من المال ليمنع التعرض للتجار ، وكان يخرج مع التجار من مكة إلى جدة لحمايتهم <١٥٨> .

ومنذ عام ٨٠٥ هـ حدث غلاء كبير في أسعار المواد الغذائية ، ولكن ذلك الغلاء لم يستمر إلا أياماً قليلة ، وأكثر ما حدث في السمن . ويعود سبب ذلك الغلاء إلى انقطاع التموين عن مكة ،

وفرّج الله على الناس عندما وصل الجلاّب من بلاد سواكن ‹١٥٩›
فرخصت الأسعار .

وكانت الأسعار في عام ٨١٥ هـ متفاوتة بين الرخص والغلاء .
وكانت أسباب الغلاء هي عدم وصول المواد التموينية إلى مكة ،
بالإضافة إلى عدم نزول الأمطار وكثرة الحجاج ، ولكن رخصت
الأسعار عندما وصلت مراكب التجارة اليمنية ، ووصول الجلاّب من
بلاد بجيلة وغيرها من الجلاّبين للأطعمة إلى مكة ‹١٦٠› . وهنا
نلاحظ أن الموسم كان له تأثير في غلاء الأسعار ، حيث أن الغلاء
شمل الذرة والقمح والشعير والدقسة والفلفل وسائر المأكولات .

وحدث في عام ٨١٦ هـ غلاء فاحش في سائر المأكولات ،
وكان امتداداً لغلاء عام ٨١٥ هـ ، وقد أوضح لنا الفاسي أسباب
ذلك الغلاء بقوله « وسبب هذا الغلاء مع المقدور قلة الغيث بمكة في
سنة ٨١٥ هـ عما يعهد ، ولم يصل إلى مكة مما كان يصل إليها
من الذرة من بلاد سواكن ومن اليمن ، لغلاء وقع فيهما ، ولا سيما
بسواكن ، فسبب الغلاء فيها أكل الجراد لزرع بلاد الداع التي
يحمل منها الذرة إلى سواكن ... وسبب الغلاء ببلاد اليمن قلة الزرع
بها لقلة المطر ، وصار أهل اليمن وأهل سواكن يجلبون الذرة
إليها من قرية يقال لها فنوناً بقرب حلي ، ومنها أيضاً يجلب إلى
مكة » ‹١٦١› فكلام الفاسي حيال أسباب الغلاء واضح ، وهو أن
البلاد التي كانت تمون مكة بالمواد الغذائية وقعت هي في الغلاء ،
فلم تستطع أن ترسل جلاّبها إلى مكة .

وفي عام ٨١٧ هـ استمر الغلاء كامتداد لعام ٨١٦ هـ ، وسبب ذلك هو اضطراب الأحوال السياسية في مكة ، وخاصة عندما قرر السلطان الملك المؤيد شيخ عزل الشريف حسن بن عجلان عن إمارة مكة بسبب سوء الأحوال الإقتصادية في مكة <١٦٢> ، على أثر الفتنة التي حصلت في خامس ذي الحجة من العام نفسه بين أمير الحاج المصري جقمق المؤيدي وبين القواد العمرة ، وأدت هذه الفتنة إلى تدهور الحياة المعيشية للسكان <١٦٣> ، وقد أنشد الأديب زين الدين شعبان بن محمد الآثاري قائلاً :

وقـــع الغـــلاء بمكة   والناس أمسوا في جهاد
والخبـز قــلّ فهاهـــم   يتقاتلـــون علـــى جــراد

ونظراً لعدم تحسن الأمور السياسية ، فإن الأسعار بقيت غالية في عام ٨١٨ هـ <١٦٤> أما عـام ٨١٩ هـ ، فـقـد تحسنت حـالة الأسعار ، فأصبحت المواد الغذائية رخيصة في عمومها ، ما عدا الارتفـاع الذي حـصل في أسعار الذرة في نـهاية السنة <١٦٥> ، ويعود سبب تحسن حالة الأسعار إلى الاستقرار السياسي في إمارة مكة ، وذلك بعودة الأمير الشريف حسن بن عجلان إلى الإمارة ، ذلك فقد ترتب عليه عودة بعض تجار اليمن ، وتفريغ بضائعم في ميناء جدة <١٦٦> .

أما غلاء الذرة فقد امتد حتى عام ٨٢٠ هـ ، ويبدو أن سبب ذلك يعود إلى نقص في التموين من مصادرها .

إلا أن أسعار الذرة والعسل وبعض المواد الغذائية قد انخفض في عام ٨٢١ هـ ويعود سبب ذلك إلى تحسن العلاقات بين إمارة مكة والدولة الرسولية ، وتحسن العلاقات أدى إلى ذهاب تجار اليمن إلى جـدة ومكة بدون توقف ‹١٦٧› ، وبقيت بعض المواد غالية السعر ، مثل السمن والفول والحمص ، نظراً لانقطاعها من الأسواق .

وارتفعت الأسعار ارتفاعاً عظيماً في عام ٨٢٢ هـ حتى قيل أن الأقوات عدمت بها ، وقد ترتب على ذلك الغلاء حالة اجتماعية سيئة ، وهذه الحالة جعلت الناس تأكل الكلاب ، حتى فقدت ، بل والأدهى من ذلك أن الناس أكل بعضهم بعضاً ، وقال ابن فهد « فأكل بعض الناس الآدميين ، وكثر الخوف منهم حتى امتنع الناس من البروز إلى ظاهر مكة خشية أن يؤكل ، وهلك الفقراء ، وافتقر الأغنياء » ‹١٦٨› ، ومع الأسف فقد كانت حالة سيئة ، تجعل الباحث يقف حائراً أمام صدق هذه الروايات ، وخاصة عندما تنص على أن الإنسان كان يأكل أخاه الإنسان من شدة الجوع . ومع شدة هذا الغلاء كانت المياه متوفرة ، ورخيصة الثمن ، ويقول الفاسي « وبلغني أنها بيعت بجائز » ‹١٦٩› واستمرت حالة الغلاء في الأعوام ٨٢٣ / ٨٢٤ هـ ، وإن كان قد حصل رخص طفيف في أسعار القمح في عام ٨٢٣ هـ ، وذلك بسبب قدوم الغلال مع الحجاج إلى مكة ‹١٧٠› ، وقد قام السلطان المملوكي الظاهر

أبو الفتوح بإلغاء المكوس التي كانت تؤخذ على الخضراوات والفواكه ، وكتب ذلك على اسطوانة بالمسجد الحرام ‹١٧١› .

ومنذ عام ٨٢٦ هـ حتى عام ٨٣٠ هـ عاد الأمن والخير إلى مكة ورخصت الأسعار وسبب ذلك كثرة الأمطار ‹١٧٢› ، وكذلك يعود الرخص إلى الاستقرار السياسي في إمارة مكة ، ويعود أيضاً إلى تنظيم جباية العشور التجارية في ميناء جدة عن طريق حكومة المماليك ، فقد نتج عن هذا التنظيم أن وفدت إليها التجارات المختلفة من بلدان متعددة ، « وبذلك غدت جدة أهم مركز للتبادل التجاري في منطقة الجزيرة العربية والبحر الأحمر » ‹١٧٣› . ثم عادت حالة الغلاء في مكة في عام ٨٣١ هـ وسبب ذلك عدم نزول الأمطار بها ‹١٧٤› .

وفي عام ٨٤٧ هـ تراوحت حالة الأسعار بين الغلاء والرخص ‹١٧٥› ، وإن كانت حالة الغلاء هي الأرجح ، ولعل أسباب ذلك عدم نزول الأمطار ، وعدم توفر المواد الغذائية . وكانت الأعوام من ٨٤٨ هـ حتى ٨٥٤ هـ سنوات خير وبركة استقرت فيها حالة رخص الأسعار تقريباً ، إلى درجة أن مندوباً من مكة كان يذهب إلى مصر يسمى « الهجان » (نسبة إلى ركوبه على الهجن) ، لكي يبلغ بحالة الأسعار ‹١٧٦› وهذا يدل دلالة أكيدة على اهتمام حكومة المماليك بشؤون الحرمين الشريفين ، ورعاية سكانهما .

وقد ذكر المحب الطبري رواية انفرد بها ، مفادها أن الأسعار في مكة كانت غالية في الحب والسمن وذلك في عام ٨٥٠ هـ ‹١٧٧› . ولم نجد لذلك مبرراً .

إلا أن الغلاء عاد ليجتاح مكة المكرمة في عام ٨٥٥ هـ ، وخاصة في مواد الحنطة والدقيق والذرة والدخن ، وكان سبب ذلك هو كثرة المكوس المفروضة على الواصل من قرية بجيلة ، وعندما علم السلطان سيف الدين جقمق بذلك فوض ناظر الحرم بردبك التاجي باسقاط ذلك المكس عن بجيلة ‹١٧٨› .

واستمر الغلاء في مكة في عام ٨٦٣ هـ ، وذلك لقلة الوارد إلى مكة ، وخاصة من السمن ، فقد بلغ المَنّ ثلاثة دنانير أشرفية ‹١٧٩› .

وحدث بمكة غلاء كبير نتج عنه وباء كثير في سنة ٨٨٢ هـ ، واستمر الغلاء إلى عام ٨٨٣ هـ « وبلغ مبلغاً لم يسمع مثله منذ دهر طويل » ‹١٨٠› ، وقد عزى ابن فهد جزءاً من أسباب ذلك الغلاء إلى الجراد الذي حلّ بمكة ، وأكل النباتات وأكل طلع النخل ‹١٨١› ، أما الجزء الآخر من أسباب ذلك الغلاء فإنما كان يعود إلى التشدد في جباية العشور ونهب أموال التجار بمدينة جدة من قبل العشار (الموظفين) الذين نصبتهم الدولة المملوكية لجباية عشور التجار ، مما ترتب على سوء هذا التصرف أن تحول عدد كبير من تجار الهند عن ميناء جدة إلى ميناء عدن ‹١٨٢› .

وكانت قلة الأمطار سبباً في غلاء الأسعار بمكة في عام ٨٩١ هـ ، والذي زامنه غلاء كبير في مصر أيضاً نظراً لانخفاض منسوب مياه النيل ‹١٨٣› .

وفي سنة ٨٩٥ هـ كانت الأسعار رخيصة لدرجة أن « الخربز والقثاء لم تصل قيمته بكرائه » ‹١٨٤› ، وعلّل الجزيري سبب رخاء الأسعار بكثرة الأمطار والسيول التي كانت مصدر خير وبركة ‹١٨٥› ، واستمر رخص الأسعار في عام ٨٩٦ هـ ، ويبدو أن سبب ذلك أيضاً كثرة الأمطار والسيول .

وفي نهاية القرن التاسع الهجري ارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً قي الأعوام ٨٩٨ / ٨٩٩ هـ وسبب ذلك هو اعتداء حجاج مصر على مخازن الدقيق ، فاغتصبوا ما ظفروا به وأخفوا بعضه ، مما اضطر أمير الحاج أن يسعّر المواد الغذائية ، إلا أن التجار لم يتقيدوا بالسعر الذي فرضه ولم يستمعوا لندائه ، فارتفعت الأسعار ، وصار الناس في جهد من ذلك ، هذا بالإضافة إلى قلة الأمطار وكثرة المتخلفين من الحجاج ، مما نتج عنه انتشار الأوبئة والأمراض ، بحيث أن الطرقات ضاقت بهم ‹١٨٦› ومات منهم نحو (٢٫٥٠٠) حاج من شدة الجوع وغلاء الأسعار ‹١٨٧› .

وفضلاً عن تلك الأسباب فإن هناك أمر آخر لا يقل أهمية في سبب تدهور الأسعار ، ذلك هو كثرة الضرائب المفروضة على

التجارة الدولية في ميناء جدة ، فقد أصدر السلطان قايتباي مرسوماً إلى نائب جدة في شهر ذي القعدة من عام ٨٩٨ هـ تضمن « أن يجلس بمكة حتى يصل العدني ويأخذ النصف منه كالهندي » ‹١٨٨› .

أما الربع الأول من القرن العاشر فقد تميزت أسعاره بالغلاء في أغلب فتراته ، باستثناء بعض الفترات التي ساد فيها الرخاء مثل ما حدث في عام ٩٠٣ هـ ، فقد كان الرخاء عاماً والأمن للحجاج مستتباً ‹١٨٩› ، وأيضاً كانت الأسعار رخيصة في شهر جمادي الثانية من عام ٩١٢ هـ ، ويعود سبب ذلك إلى نزول الأمطار ، ووصول المؤن من بلاد اليمن براً ‹١٩٠› .

وفي شهر شعبان من عام ٩١٣ هـ رخصت الأسعار ، وسبب ذلك يعود إلى وصول جلبتان من مصر ساعدت على فك الأزمة التي حدثت قبل ذلك الشهر ‹١٩١› .

وكان سبب رخص الأسعار في مكة في شهر ذي القعدة من عام ٩١٨ هـ ، يرجع إلى وصول الجلاّب إلى جدة ، ووصول بعض حبوب الدخن براً من اليمن ‹١٩٢› .

وفي شهر ذي الحجة من عام ٩٢٠ هـ انحلت الأسعار ، بسبب وصول التموين الغذائي من ميناء جدة ، مثل الحنطة الزيلعية والمصرية ، والدخن من بلاد اليمن ‹١٩٣› وكان الرخص في نهاية

عام ٩٢٢ هـ ، وسبب ذلك الرخص هو وصول قافلة تموين من بلاد حلي ‹١٩٤› .

أما أسباب الغلاء التي حدثت في تلك الفترة (الربع الأول من القرن العاشر) فتعود إلى أربعة أسباب رئيسية هي :

السبب الأول :

تحول التجارة الهندية عن ميناء جدة إلى ميناء عدن ومحاولة السلطان المملوكي محمد بن قايتباي اجبار تجار الهند على العودة إلى ميناء جدة . وذلك في سنة ٩٠٢ ، إلا أن هذه المحاولة لم تنجح ‹١٩٥› .

السبب الثاني :

تدهور الحالة السياسية في إمارة مكة ، فقد حصل تنازع بين أولاد الشريف محمد بن بركات بن حسن بن عجلان حول إمرة مكة ، وهذا التنازع انعكس أثره على الحالة الاقتصادية ، فقد تعرض بعض التجار إلى السرقة وزيادة فرض الضرائب الباهظة ‹١٩٦› ، هذا بالإضافة إلى ما قام به بعض القبائل من عرب الحجاز ، من الاعتداء على التجار ونهب أموالهم ، وخاصة في عام ٩١١ هـ ‹١٩٧› .

السبب الثالث :

تحويل مسار التجارة الدولية إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، ثم محاولة البرتغاليين السيطرة على طرق التجارة الدولية ، في مياه البحر الأحمر ومناطق الحجاز ، وقد قاوم المماليك تلك المحاولات إلا أنها فشلت في عام ٩١٤ هـ ، وقد واصل البرتغاليون مسيرتهم حتى جزيرة كمران في البحر الأحمر ، فأثار ذلك التحرك مخاوف الأشراف ، إلا أن الله سبحانه وتعالى ردّ كيد البرتغاليين ، وأعادهم من حيث أتوا ، دون أن يتمكنوا من دخول جدة ‹١٩٨› . وقد ترتب على هذه الأوضاع تدهور الحالة الاقتصادية في الدولة المملوكية (في مصر ، والحجاز بصفة خاصة) .

السبب الرابع :

فرض الضرائب الثقيلة على التجار القادمين إلى مكة ، وخاصة مابين عامي ٩٢١ / ٩٢٢ هـ ، فقد فرض نائب بندر جدة حسين الكردي ضرائب ثقيلة ، مما أدى إلى امتناع التجار من دخول جدة ، وهذا الإجراء أدى إلى تدهور الأوضاع المعاشية في مكة المكرمة ‹١٩٩› .

ومما تقدم من عرض للأسباب التي أدت إلى غلاء الأسعار أو الى رخصها ندرك أن هناك جملة أسباب توافرت لكل حالة ، وغالباً ما تكون الأسباب متماثلة ، فلو نظرنا إلى الأسباب التي أدت إلى الغلاء وجدناها كانت على النحو التالي :

١ ـ عدم نزول الأمطار .

٢ ـ عدم استقرار الأوضاع السياسية والداخلية في إمارة مكة المكرمة سواء تمثل ذلك في تنازع الأشراف على الإمارة ، أو حدوث الفتن والاضطرابات الداخلية بين الحجاج وبين أهل مكة .

٣ ـ كثرة فرض المكوس وثقلها ، سواء كانت على المواد الغذائية أو على الحجاج .

٤ ـ كثرة الحجاج وتزايد أعدادهم .

٥ ـ تدخل الحكومات الخارجية في شؤون إمارة مكة ، مثل حكومة المماليك في مصر ، والدولة الرسولية في اليمن . مما كان يترتب عليه قطع المؤن عن مكة كلما وجدت لذلكم سبباً .

٦ ـ عدم الاستقرار في حكومة المماليك بمصر ، وخاصة منذ عام ٧٨٣ هـ (وهذا ليس دائماً ، وإنما لبعض الفترات ، وقد ذكر بعضها في موضوع أسباب غلاء ورخص الأسعار) .

٧ ـ غرق بعض المراكب التجارية قبالة ساحل جدة من جراء العواصف المدمرة .

٨ ـ تأثر البلاد التي كانت تمون مكة بحالة من القحط والجفاف ، مما أدى إلى انقطاع وصول المواد الغذائية إلى مكة . فقد

حدث في عام ٨١٦ هـ موجة غلاء وقحط في اليمن ، وحدث أن التهم الجراد محصول الذرة في سواكن ، مما تعذر معه إرسال مادة غذائية إلى مكة المكرمة .

٩ ـ تسلط الآفات الزراعية على مزارع مكة وما حولها ، فقد هجم الجراد على مزروعات أهل مكة فالتهمها في عام ٨٨٣ هـ .

١٠ ـ تحول التجارة من ميناء جدة إلى ميناء عدن ، ثم التهديد البرتغالي للتجارة الإسلامية في البحر الأحمر ، وذلك من الأسباب التي أدت إلى الغلاء ، وخاصة في الربع الأول من القرن العاشر الهجري .

وبالنظر إلى الأسباب التي أدت إلى رخص الأسعار نجدها كانت على النحو التالي :

١ ـ هطول الأمطار وتوفر المياه عن طريق حفر العين والآبار ، وبناء البرك والأسبلة .

٢ ـ استقرار الوضع السياسي في مكة المكرمة .

٣ ـ تحسن العلاقات الخارجية مع حكومة المماليك بمصر ، ومع حكومة الدولة الرسولية باليمن .

٤ ـ إلغاء المكوس الثقيلة .

٥ ـ توزيع الصدقات والأعطيات على أهل مكة ، ولا سيما المحتاجين منهم ، كالفقراء والمجاورين .

٦ ـ تدخل حكومة المماليك بمصر لفك الأزمات المعاشية لأهل مكة ، كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وحسب قدراتها المالية . إلا أن بعض السلاطين كان يلجأ إلى احتكار المواد الغذائية بمكة ، وحصل ذلك في الأعوام ٧٤٧ / ٧٥٩ / ٧٦٠ هـ ، وازداد الأمر سوءاً منذ عام ٨٩٠ هـ واستمر خلال الربع الأول من القرن العاشر ، وذلك لحاجة المماليك إلى سد العجز المالي في خزائنهم .

٧ ـ أهمية ميناء جدة في حياة مكة الإقتصادية ، فقد احتلت جدة مكانة مرموقة في التجارة الدولية منذ عام ٨٢٥ هـ ، فقد أصبح التجار يصلون إليها من الهند والصين مباشرة دون الوقوف في ميناء عدن . وقد كان ميناء جدة فرضة لمكة المكرمة ، وإن أي تحسن يطرأ على ميناء جدة وعلى تجارتها ينعكس أثره الإيجابي على الأسعار والحياة الإقتصادية في مكة .

* * *

الخــــاتمــة

وبعد .. فإن ظروف الأسعار في مكة المكرمة ربما اختلفت عن ظروف الأسعار في كثير من البلدان ، فمكة قدّسها الله وشرّفها ، بلدة عالمية تموج بعناصر شتى من مختلف البقاع والأجناس والألوان ، وهي أيضاً بالإضافة إلى كونها محل التجمع العالمي لأداء النسك والعبادة فهي محطة تجارية كبرى ، كانت تفد إليها صنوف وأنواع شتى من المآكل والمشارب ومختلف الأغراض التجارية . ومن خلال الدراسة يمكن الوقوف على بعض النتائج والملاحظات نوردها على النحو التالي :

أولاً : يتضح أن مكة المكرمة قد تعرضت لأزمات غلاء متدرجة ما بين خفيفة إلى حادة لا يطاق معها البقاء في مكة ، وكانت حالة الغلاء هي المسيطرة تقريباً على حالة الأسعار ، وقد عرفنا أسباب ذلك الغلاء في الموضوع السابق من البحث ولعل من المناسب ذكر بعض الاستنتاجات التي يرى الباحث أهميتها في هذه الدراسة هي :

(أ) من أسباب الغلاء تنوع استخدام العملات بمكة المكرمة ، فلو كانت لمكة عملة رسمية ثابتة لما

تعرضت لتلك الموجات المنكرة من الغلاء . لأننا وجدنا المواد الغذائية تباع بالدينار الإسلامي ، وبالدرهم الكاملي ، وبالدرهم المسعودي ، وبالدينار الأشرافي ، وبالأفلوري ، والأفرنتي . والمحلق وبالجائز ، وبالنصف ، وهذا التنوع الكبير أدى إلى التنوع في حالة الأسعار ثم أن سوء الحالة الإقتصادية في القرن التاسع وأوائل العاشر أدى إلى التضخم وإلى فساد العملة ونقصانها .

(ب) ثم إن عدم ثبات سعر الصرف لتلك العملات ، أدى إلى الغلاء في مكة ، فكانت أسعار الصرف في اضطراب وتناقص مستمرين فلو عرفت مثلاً أسعار صرف الدينار الأشرافي بالنسبة للدرهم المسعودي لتعجبت من هذا التفاوت الكبير . فكان سعر الدينار الأشرفي قبل عام ٨٨٩ هـ (٤٠٠٠) درهم مسعودي ، وهذا السعر مبالغ فيه ، ولعل في هذا الرقم تحريف ، ويرجح أنه (٤٠٠) درهم .

ثم تناقص سعره حتى وصل منذ عام ٩٠١ هـ إلى (٣٠٠) درهم .

ثم أيضاً لو نظرنا إلى العملة الأجنبية (الدينار الإفرنتي أو الأفلوري) لوجدنا أنها منذ

عام ٨١٥ هـ كانت تصرف بـ (٥٧) درهماً مسعودياً . ثم انخفض إلى (٥٠) درهماً ثم ارتفع إلى (٦٠) ثم انخفض إلى (٥٤) ، ثم ارتفع إلى (١٠٠) ثم زاد ارتفاع سعر صرفه حتى وصل (١٢٠) درهما مسعوديا .

إن هذا التفاوت في سعر صرف العملة الأجنبية كان يرجع إلى تطور علاقات الدولة المملوكة بالجمهوريات الإيطالية . ثم إن هذه العملة كانت تزداد قيمتها مع ازدياد سوء الحالة الإقتصادية في الدولة المملوكة . ثم إن دقة سك هذا النوع من النقود الذهبية من حيث الاستدارة وثبات الوزن ، جعل لها الإنتشار الواسع في مصر والشام والحجاز واليمن .

ثم أيضاً لو ألقينا نظرة على أسعار الدرهم الكاملي لوجدنا أسعاره مضطربة فكان بـ (٤٨) فلساً ، ثم انخفض إلى (٢٤) فلساً .

وأيضاً حصل الاضطراب في أسعار العملة المحلقية ، فعندما ظهرت منذ عام ٨٨٣ هـ ، تقرر سعر صرفها بـ (١٢) درهماً مسعودياً ، ثم

ارتفع في سنة ٩٠١ هـ إلى (٢٠) درهماً ، ثم انخفض في سنة ٩٠٩ إلى (١٦) درهماً . والذي يمكن اثباته هنا : إن فساد العملة ونقصانها أدى إلى زيادة سعر الصرف ، وأسعار الصرف تزداد وتنقص حسب الظروف السياسية والاقتصادية .

(جـ) ثم إن قلة النقود المتداولة كانت سبباً في ارتفاع مستوى الأسعار ، فتذبذب الأسعار في مكة ارتبط بتغير كميات النقود المتداولة . وبهذا أؤكد أن تدهور العملة كان له أثره السلبي على الأسعار ، وهو يفسر إلى حد ما حالات الارتفاع الشديد في الأسعار (بالإضافة إلى الأسباب التي وردت في موضوع أسباب الغلاء) .

ثانيـــاً : تنوع استخدام المكاييل والموازين في عملية البيع والشراء ، وهذا التنوع خلق مشكلة ـ في نظري ـ حيال ارتفاع الأسعار . فقد لاحظنا من الجداول أن الأسعار كانت ترد بكيل البلد التي تأتي منه المواد الغذائية . مثل الغرارة الشـــامـيـة ، والأردب المصـــري ، والويبـــة المصرية ... ولا نعلم هل يعني هذا أن هناك قصوراً وخللاً في المكاييل والموازين المكية (مع أن ماتشير به المصادر يستبعد ذلك ، فالمكاييل والموازين المكية كانت

نبراساً يحتذى به في تقرير مكاييل وموازين العالم الإسلامي) أم أن حرية التجارة أعطت الفرصة للتجارة للبيع بأي وحدة كيل أو وزن مع إنه كان لمكة وحدة كيل ووزن معروفة كالرطل ، والمُدّ المكي ، والغرارة المكية . ثم إن غياب رقابة المحتسب ، والتي يبدو أنها كانت غير موجودة ، كانت من عوامل عدم الإهتمام بأمر الكيل والوزن ، مع أن هناك نصوصاً تدل على وجود فلان المحتسب في مكة ، وخاصة من عائلة آل ظهيرة القرشي . ولكن لم تذكر المصادر أية مهمة حيال أهمية المحتسب في ضبط الأسعار وأمر المكاييل والموازين ، مع أن هذا الأمر يعتبر من مهام الحسبة والمحتسبين .

وأمر آخر جدير بالإهتمام هو أن التعدد في السوق المكية سواء من حيث كثرة العملات الدنانير أو الدراهم الإسلامية أو الأفرنجية ، وكذلك تعدد المكاييل أو الموازين المكية والمصرية والشامية واليمنية التي كانت وحدة للتعامل في مكة كان يسير وفق قاعدة مالية تجارية تمثل ما يعرف اليوم بحرية التجارة والتعامل المالي ، فأسعار صرف العملات كانت تخضع لما تحتويه هذه العملات من قيمة ذهبية أو فضية . ثم إن العملات الأجنبية وإن كانت قد طغت ابتداء منذ عام ٨١٥ هـ ، إنما كانت

بسبب انهيار العملة الإسلامية ، ثم بسبب تدهور الأحوال الإقتصادية وهذا الإنهيار ، وتدهور العملة أدى بدوره إلى سك العملة الحلقية .

ثالثـــا : لقد اهتمت المصادر بذكر حالات أسعار المواد الغذائية المستوردة ، وكانت هذه الحالات غالبا ما تشير إلى الغلاء ويبدو أن الغلاء في المواد الغذائية المستوردة بسبب ما يترتب عليهـا من مصـاريف إضـافيـة مثل المكوس الباهظة ، ومصاريف النقل والتخزين والسمسرة ، فغالباً ما كانت ترد في حالة غلاء ، وخاصة إذا كانت مكة في حاجة ماسة بسبب عدم نزول الأمطار وانقطاع المؤن .

أما المواد الغذائية المحلية فلم تكن المصادر تعيرها اهتماماً كبيراً ، وأكبر دليل على ذلك ما ورد في الجداول المخصصة لكل مادة غذائية ، فلو لاحظت جداول اللحوم والتمور والمياه ، والمواد المتنوعة الأخرى ، لوجدنا حالاتها التسعيرية قليلة جدا . ولا تقارن بمواد القمح ، والذرة والدخن والسمن والشعير .

رابعـــاً : يلاحظ أن حالات الغلاء كان يصاحبها حالات أوبئة مهلكة ، وأمراض معدية ، كان يقدر عدد الموتى فيها بالعشرات ، لعدم استطاعة أغلب الناس تلبية احتياجاته من الغذاء .

خامسا : كان يصاحب حالات الغلاء موجات هجرات مذهلة . يضطر فيها الإنسان أن يأكل ما يقع تحت يده من النباتات والحيوانات وخلاف ذلك .

سادسا : من خلال البحث يتضح لنا نوع المادة الغذائية التي كان لها الدور الرئيسي في حياة أهل مكة . فكانت المواد الغذائية الشائعة الإستعمال (حسب ما ورد لها من نصوص) على النحو التالي :

(أ) يحتل القمح المركز الأول ، وقد ورد أنواع من حبوب القمح منها اللقيمية والزيلعية والمصرية والمابية .

(ب) الذرة .

(جـ) السمن .

(د) الشعير .

(هـ) الدخن .

(و) الدقيق .

(ز) الماء .

(حـ) اللحوم .

(ط) الطيور .

(ي) مواد متنوعة .

سـابعا : من خلال العرض السابق وقفنا على نوعين من الرويات ، النوع الأول : روايات كشفت عن بعض حالات الأسعار بالتفصيل . والنوع الثاني : روايات كشفت عن بعض حالات الأسعار بدون تفصيل . وهذان النوعان من الروايات يمثل أكثر من ثلث المدة التي نحن بصدد دراستها . أما المدة التي لم تذكرها المصادر (لا بغلاء ولا برخص) فأرجح أن الحياة المعايشية لأهل مكة خلال تلك الفترة كانت مستقرة (لا رخص ولا غلاء) وهذا الاستنتاج مبني على كون المصادر أغفلت ذكرها لإنها لم تكن حالة ملفتة للنظر . لأن المؤرخين كانوا دائماً يدونون الأحداث المهمة ، فحالات الغلاء والرخص البيّنة عندما تخرج عن نطاق الأسعار المألوفة فإن المصادر تنبري لتدوينها . أما ما عدا ذلك فإن المصادر قد تسكت عنه وهذا الاستنتاج نستطيع أن نستنبط منه استنتاجاً آخراً هو أن حالة مكة المعايشية كانت مستقرة ، بغض النظر عن الحالات التي ورد لها حالة سعر (سواء كان رخص أو غلاء) مع أن حالة الغلاء كانت هي الحالة السائدة .

وأخيرا .. هذا هو العرض التاريخي والحضاري لأسعار المواد الغذائية في مكة المكرمة .. والذي أرجو من خلاله أن تكون رؤية الحالة المعايشية لأهل مكة قد وضحت (ولو جزئياً) . ثم لا يفوتني هنا أن أقدم دعوة خالصة للباحثين والمهتمين بتاريخ البلد الأمين إلى الالتفات لدراسة الجوانب الحضارية المشرقة في تاريخ مكة المكرمة ، وخاصة دراسة الأوضاع الإقتصادية دراسة علمية جادة ، مستهدفين دراسة تنظيماتها وقوانينها وايضاح حقائقها ونتائجها .

وبالله التوفيق ، ،

* * *

الهوامش والتعليقات

١ ـ قرآن كريم ـ سورة إبراهيم : آية (٣٧) .

٢ ـ الزيلعي : مكة وعلاقاتها الخارجية ، ص ١٥٦ ـ ١٦٠ ، ريتشارد مورتيل : مصادر التموين الغذائي لإمارة مكة ، ص ١٩٥ . مع أن مكة كانت في عصر الولاة ترفع إلى بغداد كل عام بعد الخراج والمؤن (٨٠،٠٠٠) دينار ، وقيل (١٨،٠٠٠) دينار ، وجميع ذلك من الزرع والضرع ، ودخل الأشجار ، وجني الثمار ، ومراعي الإبل ، ودخل النخيل ، انظر ابن المجاور ، تاريخ المستبصر ، ص ٩ ، الزيلعي ، مكة وعلاقاتها الخارجية ، ص ١٦٠ .

٣ ـ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٤٧ .

٤ ـ لمزيد من التفاصيل عن أنواع الفواكه والخضر بمكة يمكن الاطلاع على : ابن بطوطة ، تحفة النظار ، ج ١ ، ص ١٣٢ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٢٤٨ ، الزيلعي ، مكة وعلاقاتها الخارجية ، ص ١٦٠ .

٥ ـ ريتشارد مورتيل ، مصادر التموين الغذائي لإمارة مكة ، ص ١٩٨ .

٦ ـ ابن بطوطة ، تحفة النظار ، ج ١ ، ص ١٨٣ ، وحديث ابن بطوطة هذا قاله عندما زار مكة في المرة الخامسة سنة ٧٣٢ هـ ، لأنها السنة الأخيرة التي زار فيها مكة ورجع بعدها إلى بلاده ، وقبل ذلك حج أربع حجات في الأعوام ٧٢٦ / ٧٢٧ / ٧٢٨ / ٧٢٩ هـ .

٧ ـ ابن المجاور ، المستبصر ، ص ٢١ ، ريتشارد مورتيل ، مصادر التموين الغذائي لإمارة مكة ، ص ٢٠١ .

٨ ـ ابن بطوطة ، تحفة النظار ، ج ١ ، ص ١٨٣ .

٩ ـ عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، ورقة ١٤٤ ب .

١٠ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

١١ ـ ن . م . س ، ج ٢ ، ص ٤٤١ .

١٢ ـ عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، الورقات ٢٩ ب / ١٣١ أ / ١٣١ ب / ١٧٥ ب / ٢٠٢ ب .

١٣ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

١٤ ـ انحلال الأسعار : مصطلح مالي ، ورد ليدل على أن الأسعار انتقلت من فترة الغلاء إلى فترة الرخص . فهو بذلك يدل على انخفاض ورخص الأسعار ، وهو مصطلح استخدمته المصادر المعتمدة في هذا البحث ، انظر الفاسي ، تحفة الكرام ، ورقة ١١٩ ، ابن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٢٥٨ ، المقريزي ، السلوك ، ١/٢ ص ٣٠٣ ، ٣/٢ ص ٨٦٠ / ٨٨٨ .

١٥ ـ ن . م . س ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ / ٢٧٦ .

١٦ ـ عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، ورقة ٦٩ ب .

١٧ ـ ريتشارد مورتيل ، مصادر التموين الغذائي لإمارة مكة ، ص ٢٠٥ .

١٨ ـ علي حسين السليمان ، النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية ، ص ٢١٦ / ٢١٧ .

١٩ ـ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٦١ ـ ٦٢ . علي حسين السليمان ، النشاط التجاري ، ص ١٨٧ .

٢٠ ـ علي حسين السليمان ، النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية ، ص ١٨٥ ـ ١٩٣ .

٢١ ـ مصادر أسعار القمح ، الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥ ـ ٤٣٦ ـ ٤٣٧ ـ ٤٣٨ ـ ٤٣٩ ـ ٤٤٠ ـ ٤٤١ .

الفاسي ، العقد الثمين ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ ـ ٢١٠ ، ج ٤ ص ٤١٦ ، ج ٦ ، ص ٥٩ . الفاسي ، تحفة الكرام ، الورقات ١١٩ ـ ١٢٠ ـ ١٢١ .

المقريزي ، السلوك ٢/١ ، ص ٨١٥ ، ١/٢ ، ص ٢٣٨ / ٣٠٣ . ٢/٣ ، ص ٦٦٠ ، ٧٩٨ ، ٨٦٠ ، ٨٨٨ ، ، ١/٣ ، ص ١٠ ، ٩٧ ، ١/٤ ، ص ٣٣٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٩ .

المقريزي ، إغاثة الأمة ، ص ٣٤ .

ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٢١ ، ج ٣ ، ص ٥٦ ، العيني ، عقد الجمان ، ج ٢٣ ، ورقة ٣٢١ ب ، ٣٤٢ ب ، ابن فهد ، اتحاف الـــورى ، ج ٣ ، ص ١٢٢ ، ١٣٤ ، ١٦٣ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٧٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٩١ ، ٤٣٢ ، ٥١٠ ، ٥٢٧ ، ٥٣٥ ، ٥٦٧ ، ج ٤ ، ص ١٣٩ ، ٣٠٦ ، ٣٩٦ ، ٦٣٩ السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ١٢٦ ، ٣٤٧ .

عبد العزيز بن فهد ، غاية المرام ، ج ٢ ، ص ١١٥ ، عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، الورقات ١٢٩ ب ، ١٣١ أ ، ١٤٤ ب ، ١٤٨ أ ، ١٦٧ ب ، ١٧٥ ب ، ١٧٧ ب ، ٢٠١ ب ، ٢٠٢ أ ، ب ، ٢٢٣ ب ، ٢٢٨ ب .

الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٣٩ ، المحب الطبري ، الأرج المسكي ، ورقة ٤٩ ب .

العصامي ، سمط النجوم العوالي ، ج ٤ ، ص ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٥٢ .

الرشيدي ، حسن الصفا والابتهاج ، ص ١٤٠ ، ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج ٦ ص ٢٠٧ .

٢٢ ـ المُدّ : بالضم وجمعه امداد ومداد ومدد ، وهو نوع من المكاييل التي كانت شائعة الاستعمال في الحجاز ، قال ابن الرفعة : المُدّ يتركب من الرطل ، ومعنى ذلك أن الرطل داخل في تقدير وزن مايتسعه حجم المُدّ من المكيلات ، انظر ابن الرفعة ، الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ، ص ٥٦ ، وكان المُدّ يتسع لرطلين بغداديين ، وقيل لرطل وثلث ، انظر أبو يوسف ، الخراج ص ٣١ ، وهو يعادل ٨١٢٫٥ غم قمح ، وبذلك فالمُدّ الشرعي يساوي ١٫٠٥ لتر . انظر فالتر هنتس ، المكاييل والأوزان ، ص ٧٤ ، أما ابن المجاور فقد حدد المُدّ برطل واحد فقط ، تاريخ المستبصر ، ص ١٣ .

٢٣ ـ الدرهم : كان الدرهم الفضة هو النقد الرائج بمكة ، ومن خلال متابعة نصوص البحث اتضح أنه إليه ينسب مختلف أنواع مبيعات المواد الغذائية ، وظلت أسعار السلع تذكر بالدرهم وشاع استخدامها أكثر من الدنانير الذهبية . انظر الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ ، المقريزي ، السلوك ١/١ ، ص ٨١٥ ، ريتشارد مورتيل ، الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة ، ص ١٩٣ .

٢٤ ـ الغـرارة : مكيـال لأهل الشام ، يتألف من ١٢ كيلاً أو ٧٢ مُدّاً ، انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٨١ . وقدّرها المقريزي بالنسـبة لأهل الحجـاز « بسبع ويبات مصرية » ، السلوك ج ، ١/٣ ص ١٠ ، وقدّرها الفاسي بالنسبة لأهل مكة بأنها ٥ر٢ غرارة مكية ، ج ٢ ، ص ٤٣٤ ، وهي تعادل ٥ر٢٠٤ كغم قمح أو حوالي ٢٦٥ لترا ، فالتر هنتس ، المكاييل والأوزان ، ص ٦٤ .

٢٥ ـ الأردب : من مكاييل المسلمين ، ساد استخدامه في مصر والحجاز قدّره ابن الرفعة بست ويبات كل ويبة أربعة أرباع ، فجملته أربعة وعشـرون ربعاً ، والربـع أكثـر من الصـاع ، الإيضـاح والتبيان ، ص ٧٣ ، ثم قال القلقشندي ، أن الأردب الواحد كان في القاهرة يساوي ست ويبات أي ما يعادل ٢٤ ربعاً ، صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٥ . وقد عادله فالتر هنتس فقال : أن الأردب يساوي ٦ر٦٩ كغم أو حوالي ٩٠ لتراً . المكاييل والأوزان ، ص ٥٨ .

٢٦ ـ الدراهـم الكاملية : تنسب إلى السلطان الملك الكامل محمد الأيوبي (٦١٥ ـ ٦٣٦ هـ) وتعرف الدراهـم الكاملية بالدراهم النقرة ، وهو يتكون من ثلثي فضة وثلث نحاس ، وكان من العملات الرئيسية في المعاملات المالية بمكة . القلقشـندي ، صـبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٣٩ ، ج ٤ ، ص ٢٧٥ .

٢٧ ـ الحنطة اللقّيمية : من أجود أنواع حبوب القمح كانت تزرع في مدينة ج الطائف وقد وصفها ابن المجاور باللؤلؤ نظراً لجودتها ، تاريخ المستبصر ، ص ٢٥ ، ونظراً لجودتها أيضاً كان لها سعر خاص من بين سائر الحبوب ، وما زال هذا النوع يزرع حتى الآن في أرض القصيم من المملكة العربية السعودية .

٢٨ ـ الدراهم المسعودية : تنسب إلى ملك اليمن الملك المسعود يوسف بن الملك الكامل محمد الأيوبي (٦١٢ ـ ٦٢٦ هـ) وهي من فضة خالصة ، مربع الشكل ، ويعادل في المعاملة المالية ثلثي الدرهم الكاملي ، وقد استمر التعامل بها في مكة حتى نهاية العصر المملوكي ٩٢٣ هـ . الفاسي : العقد الثمين ، ج ٧ ، ص ٤٩٥ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٧٦ ، عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، ورقة ٢٢ أ ، ٨٨ أ .

٢٩ ـ الرّبع : مكيال مصري ، أكبر من الصاع ، يتسع لأربعة أقداح ، وهو يعادل بالمقاسات الحديثة ٨٫٢٥ لتراً أو ٦٫٢٥ كغم من القمح ، انظر ابن الرفعة ، الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ، ص ٧٣ ، فالتر هنتس ، المكاييل والأوزان ، ص ٦٢ .

٣٠ ـ الدينار الإفرنتي : عملة بندقية ، أطلق عليها في أوروبا لفظ دوكات ، وعرفت في الشرق باسم (بندقي أو إفرنتي) وجدنا التعامل به بمكة منذ عام ٨١٥ هـ ، تفاوتت أسعار صرفه حسب الطلب عليه ، فقد بلغ سعره ٥٧ درهماً مسعودياً في موسم عام ٨١٥ هـ ثم انخفض بعد الموسم إلى ٥٠ درهماً مسعودياً ثم ارتفع في عام ٨١٦ هـ إلى ٦٠ درهما مسعودياً ، وفي سنة ٨١٩ هـ استقر سعره على ٥٤ درهماً مسعودياً ثم قفز سعره مابين ١٠٠ إلى ١٢٠ درهماً مسعودياً حتى سنة ٨٤٨ هـ ، وفي عام ٨٢٩ هـ أمر السلطان الملك الأشرف برسباي بضرب عملة ذهبية عرفت باسمه (الأشرفية) لتحل محل العملة الإفرنتيه ، انظر الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ ، المقريزي ، السلوك ٢/١ ، ص ٢٥٣ ، عن هذه العملة انظر عبد الرحمن فهمي ، النقود العربية ، ماضيها وحاضرها ، ص ٩٥ ـ ٩٩ .

٣١ ـ الفلوري : نسبة إلى فلورنسا الإيطالية ، وكان يطلق عليها اسم فلورين ، وهو يجلب من بلاد الافرنج وعلى أحد وجهيه صورة إنسان في دائرة مكتوبة بقلمهم ، وفي الوجه الآخر صورتان في دائرة مكتوبة ، ولم يكن يعرف هذا الصنف قديماً مما يتعامل به الناس ، وإنما حدث في القاهرة في حدود سنة ٧٩٠ هـ ، وكثر حتى صار نقداً رائجاً ، وجاء في صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٣٧ عن هذه العملة ، أنها مشخّصة ، على أحد وجهيها الملك الذي تضرب في زمانه وعلى الآخر صورتا بطرس وبولس الحواريين ، لمزيد من التفاصيل انظر فهمي ، النقود العربية ، ماضيها وحاضرها ، ص ٩٥ ـ ٩٩ .

٣٢ ـ الويبة : مكيال مصري بالدرجة الأولى ، ومقداره عشرة أمنان ، والمَنّ يساوي رطلين كل رطل ١٣٠ درهما وهو يعادل ١٢ر١٦٨ كغم قمح . انظر ابن الرفعة ، الإيضاح والتبيان ، ص ٧٣ ، فالتر هنتس ، المكاييل والأوزان ، ص ٦١ .

٣٣ ـ الحنطة المابية : نوع رديء من أنواع الحنطة ، كان سعره أقل من النوع اللقيمي ، والذي سبق لنا عريفه .

٣٤ ـ الدينار الأشرفي : ينسب إلى السلطان الملك الأشرف برسباي سلطان مصر (٨٢٥ ـ ٨٤١ هـ) ، كان وزنه ٤١ر٣ جرام من الذهب ، وكان من العملات الرائجة الانتشار في مكة المكرمة ، حتى نهاية العصر المملوكي وقد بلغ سعر صرفه بـ (٣٠٠) درهم مسعودي ، وهو السعر الذي استقر عليه من سنة ٨٨٩ هـ إلى نهاية العصر المملوكي ، وقبل ذلك كان يسعر بـ (٤٠٠٠) درهم مسعودي قديم ، السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٧٤ ، ٣٢٥ ، عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ،

الورقات ٢٢ أ ، ٨٨ أ ، ١٢٩ ب ، ١٢٨ أ ، ٢٠١ ب ، عبد الرحمن فهمي ، النقود العربية ، ماضيها وحاضرها ، ص ١٠٠ .

٣٥ ـ الزيلعية : نوع من الحبوب الجيدة ، تنسب إلى قرية (زيلع) الواقعة على ساحل البحر الأحمر من جهة أرض الحبشة ، كانت من أشهر البلدان التي تصدر الحبوب إلى مكة المكرمة ، وقد اشتهرت بجودة قمحها وكثرته ، عن هذه البلدة انظر ياقوت ، معجم البلدان ، ج ٣ ، ص ١٦٤ / ١٦٥ .

٣٦ ـ المحلّق : نسبة إلى أنه أصبح له حلق ، وقد أخذت الفكرة من العملات الأجنبية وهذا يمنع إنهيار العملة الإسلامية . وهو نوع من النقود الفضية (كما يفهم من أسعار الصرف) ضربت في مكة وراج استعمالها من أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجري ، . وقرر عبد العزيز بن فهد بأنه أصبح النقد السائد لبيع جميع أنواع السلع وشرائها . انظر بلوغ القرى ، الورقات ٥٢ ب / ٦٢ أ / ٧٢ ب / ١٢١ ب / ١٢٩ ب ، وكان سعر صرف المحلق يقدر باثني عشر درهماً مسعودياً ، وسعر الدينار الأشرفي بخمسة وعشرين ونصف محلق إلا إنه من عام ٩٠٩ هـ ارتفع سعر صرف المحلق إلى عشرين درهماً مسعودياً . إلا أن أمير العسكر المرابط في مكة المكرمة ، الأمير (بك باي) قرر بأن لا يزيد سعره عن ستة عشر درهماً ، انظر نفس المصدر السابق .

٣٧ ـ وعن اسعار الصرف انظر عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، ورقة ١٢٧ أ .

٣٨ ـ مصادر أسعار الذرة : الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، الفاسي ، العقد الثمين ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، الفاسي ، تحفة الكرام ، الورقات ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

المقريزي ، السلوك ، ٢/٣ ، ص ٧٢٥ ، ٧٩٨ ، ابن حجر ، ابناء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٢١ ، ابن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٥٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٤٣٢ ، ٥١٠ ، ٥٣٥ ، ٥٦٧ ج ٤ ، ص ٣٠٦ ، ٣٩٦ .

السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٧٤ ، ٣٤٧ .

عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، الورقات ١٢٩ ب ، ١٤٨ أ ، ١٦٧ ب ، ١٧٥ ب ، ٢٠٢ ب ، ٢٢٣ ب ، ٢٢٨ ب ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٢٠ .

٣٩ ـ مصادر أسعار السمن : الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ، الفاسي ، العقد الثمين ، ج ١ ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٨ ، الفاسي ، تحفة الكرام ، ورقة ١٢٠ ، ١٢٣ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٢١ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٢١٦ ، ٤٣٢ ، ٥٦٧ ، ٥٧١ ، ج ٤ ، ص ١١٩ ، ٣٩٦ ، السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٧٤ ، عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، الورقات ١٣١ أ ، ١٦٥ ب ، ١٦٧ ب ، ٢٠١ ب ، ٢٠٢ أ ، ٢٢٣ ب ، ٢٢٨ ب ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٠٦ ، ٣٢١ ، ٣٦٣ ، المحب الطبري ، الأرج المسكي ، ورقة ٤٩ .

٤٠ ـ الأوقية : وحدة من وحدات الوزن شاع استخدامها في أغلب بلدان العالم الإسلامي ، وتفاوتت تقاديرها ، ففي صدر الإسلام كانت تقدر بمكة بـ (٤٠) درهما ، وفي مصر بـ (١٢) درهما ، وفي دمشق بـ (٥٠) درهما ، وفي بغداد بـ (٥/٦ ١٠ دراهم . انظر عن الأوقية ، ابن منظور ، لسان العرب ، ج ١٢ ، ص ٤٣٠ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٥ ، ابن الرفعة ، الإيضاح والتبيان ، ص ٥٣ ، ٥٤ ، وقدّرها الفاسي بأنها ١/٢ ٢ رطل مصري ، انظر شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ .

٤١ ـ المَنّ : وحدة من وحدات الوزن يساوي رطلين ، كل رطل (١٣٠) درهما ، ويختلف تقديره حسب وجود استعماله في الدولة الإسلامية ، ويبلغ وزنه ٨٣٣ غم ، وقد حدده الفاسي باثني عشر أوقية كل أوقية (١/٢ ٢) رطل مصري ، انظر العقد الثمين ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، فالتر هنتس ، المكاييل والأوزان ، ص ٤٥ .

٤٢ ـ الرطل : وحدة من وحدات الوزن شاع استخدامه في بلدان العالم الإسلامي وقد اختلف في تقديره ، فمثلاً الرطل العراقي كان يساوي (١٣٠) درهماً ، والرطل الحجازي يساوي (١٢) أوقية ، كل أوقية (٤٠) درهماً ، والرطل المصري يزن (١٤٠) درهما ، عن الرطل انظر ابن الرفعة ، الإيضاح والتبيان ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

٤٣ ـ وعن سعر الصرف انظر عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ورقة ٢٢ أ .

٤٤ ـ مصادر أسعار الشعير ، الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، الفاسي ، العقد الثمين ، ج ٤ ، ص ٤١٦ ،

٤١٧ ، المقريزي ، السلوك ، ٢/١ ، ص ٢٦٥ ، ٢/٢ ، ص ٣٥٧ ، ٣/٢ ، ص ٦٦٠ ، ٧٩٨ ، ٨٦٠ ، ٢/٣ ، ص ٤٦٠ ، ٤/١ ، ص ٢٥٣ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٩٠ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٨٠ ، ٢٢٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٤٩٨ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٣٠٧ ، العصامي ، سمط النجوم العوالي ، ج ٤ ، ص ٢٣٥ ، ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ج ٩ ، ص ٢١ ، ٢٢ .

٤٥ ـ الدينار الإسلامي : هو عملة ذهبية ضربت بمكة على عيار الدينار المصري ، إلا أن هذه العملة كانت قليلة التداول ، ونستدل على ذلك من قلة الإشارة إليها في المصادر ، انظر ابن المجاور ، المستبصر ، ص ١٢ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٧٥ .

٤٦ ـ عن سعر الصرف انظر الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ / ٢٧٦ .

٤٧ ـ مصادر أسعار الدخن : الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٤١ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٠٨ ، ج ٤ ، ص ١١٩ ، ٣٠٦ ، ٣٩٦ ، ٦٣٩ ، السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٧٤ ، ٣٤٧ ، عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، الورقات ١٢٩ ب ، ١٤٨ أ ، ١٦٣ أ ، ١٦٧ ب ، ١٧٥ ب ، ٢٠٢ ب ، ٢٢٣ ب ، ٢٢٨ ب ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٣٩ .

٤٨ ـ مصادر أسعار الدقيق : الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، الفاسي ، العقد الثمين ، ج ٤ ، ص ٤١٦ ، ٤١٧ ، ج ٦ ، ص ٥٩ ، الفاسي ، تحفة الكرام ، ورقة ١١٩ ، المقريزي ، السلوك ، ٢/١ ، ص ٢٦٥ ، ٣/٢ ص ٦٦٠ ، ٧٩٨ ، ٢/٣ ،

ص ٤٦٠ ، ابن فهـد ، إتحـاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٨٠ ، ١٨٧ ، ٢١٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٦٧ ، ج ٤ ، ص ١١٩ . السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٣٢٥ ، ٣٤٧ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، ٣٢١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، العصامي ، سمط النجوم العوالي ، ج ٤ ، ص ٢٣٥ ، الرشيدي ، حسن الصفا والابتهاج ، ص ١٣٥ .

٤٩ ـ الحِمل : بكسر الحاء هو وسق بعير ، ويقدر في الحنطة وأمثالها بأردب أي (٦٠) كيلة من كيل مكة اليوم ، انظر أحمد السباعي ، تاريخ مكة ، ص ٢٨٠ .

٥٠ ـ مصادر أسعار الماء : الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ١ ، ص ٥٧٤ ، المقريزي ، السلوك ، ٢/١ ، ص ٧٨٢ ، ٨٠٤ ، ٢/١ ، ص ٢٧٤ ، ٢/٣ ، ص ٨١٦ ، ٨٦٠ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٧٥ ، ١٢٥ ، ١٨١ ، ٢٥٨ ، ج ٤ ، ص ٦٠ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٢٧٨ ، ٢٨٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٢١ ، العصامي ، سمط النجوم العوالي ، ج ٤ ، ص ٢٢٤ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج ٧ ، ص ٣٠ .

٥١ ـ الشربة من الماء : ما يشرب مرة ، والشربة أيضاً المرة الواحدة من الشرب ، ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٦ ، ص ٤٨٨ .

٥٢ ـ الراوية : جمعها روايا ، وهي وعاء لحفظ الماء مصنوعة من جلد الثور أو الجمل ، وتتسع الراوية لأربع قرب ، والقربة مصنوعة من جلد الماعز ، ويحمل الجمل عادة راويتين ، انظر ابن الحاج ، المدخل ، ج ٤ ، ص ١٧٨ .

٥٣ ـ مصادر أسعار اللحوم : الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ ، ٤٤١ ، الفاسي ، العقد الثمين ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ابن فهد ، إتحـــاف الـورى ، ج ٣ ، ص ٢١٦ ، ٥٣٥ ، ج ٤ ، ١١٩ ، ٦٣٩ ، السـخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٧٤ ، عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، الورقات ٧٨ أ ، ٢٠٢ ، أ ٢٢٣ ب ، ٢٢٨ ب .

٥٤ ـ مصادر أسعار التمور : الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، الفاسي ، تحفة الكرام ، ورقة ١٢٠ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٢١٦ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥١٠ ، ٥٣٥ ، ج ٤ ، ص ٦٣٩ ، عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، ورقة ١٣١ أ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٠٦ ، ٣٢٠ .

٥٥ ـ مصادر أسعار العسل : الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ ، ٤٤١ ، الفـاسي ، العقد الثمين ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ابن فهد ، إتحـاف الـورى ، ج ٣ ، ص ٢١٦ ، ٥٦١ ، عبد العزيز بن فـهد ، بلـوغ القرى ١٦٥ ب ، ٢٢٣ ب ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٠٦ .

٥٦ ـ مصادر أسعار الفول : الفاسي ، تحفة الكرام ، ورقة ٢١ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٥٦٧ ، السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٨٦ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٢١ ، ٤٣٥ .

٥٧ ـ مصادر أسعار البقسماط : المقريزي ، السلوك ، ٢/٢ ، ص ٣٥٧ ، ٦٦٠ ، ١/٤ ، ص ٢٥٣ . ابن فـهـد ، إتحـاف الورى ، ج ٣ ، ص ٢٢٧ ، ٤٩٨ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٠٧ ، ٣٤٥ ، العصامي ، سمط النجوم ، العوالي ، ج ٤ ، ص ٢٣٥ .

٥٨ ـ زيت الشيرج : هو دهن السمسم ، انظر إخوان الصفا ، الرسائل ، ج ١ ، ص ٢٨١ .

٥٩ ـ مصادر أسعار الشيرج ، عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، الورقات ١٦٥ ب / ١٦٧ ب . ٢٠١ ب / ٢٠٢ أ .

٦٠ ـ السليط : هو دهن السمسم ، وهذا المصطلح كان يستخدمه أهل الحجاز ، أما أهل مصر فكانوا يطلقون عليه « الشيرج » وهو المصطلح العلمي الوارد في المصادر .

٦١ ـ مصادر أسعار السليط ، عبد العزيز بن فهد ، الورقات ١٦٥ ب / ١٦٧ / ٢٠١ ب / ٢٠٢ أ .

٦٢ ـ الدُّقسة : بالضم ، نوع من الحبوب ، وهو كالجاورس ، والجاورس : حب معروف يؤكل مثل الدهن واللفظ معرب كادرس ، وهو ثلاثة أصناف ، أجودها الأصفر ، انظر : الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ ، والزبيدي ، تاج العروس (ج ، ر ، س / د ، ق ، س) .

٦٣ ـ مصادر أسعار الدُّقسة ، الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٤١ ، السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٧٤ ، عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ورقة ٢٠٢ ب .

٦٤ ـ النصف : يجمع على أنصاف نقد مصري ، قليل التداول ، وسعره بخس ، إلا أنه قليل الثمن ، واختلف سعره باختلاف السنوات ، الكرملي ، النقود العربية وعلم النميات ص ١٨٦ .

٦٥ ـ مصادر أسعار الفلفل ، المقريزي ، السلوك ٤/١ ، ص ٢٥٣ ، ابن الصيرفي ، نزهة النفوس والأبدان ، ج ٢ ، ص ٣١٩ / ٣٢٠ ، ابن

فـهـد ، إتحـاف الورى ، ج ٣ ، ص ٤٩٨ / ٤٩٩ ، الجـزيري ، درر الفـوائد المنظمة ، ص ٣٠٨ ، الرشيدي ، حسن الصفا والإبتهاج ، ص ١٢٠ .

٦٦ ـ مصادر أسعار الملح ، الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ ، المقريزي ، السلوك ٢/١ ، ص ٨٠٤ ، ابن فهـد ، إتحـاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٢٥ .

٦٧ ـ مصادر أسعار الحمص ، الفاسي ، تحفة الكرام ، ورقة ١٢٠ ، ابن فـهد ، إتحـاف الورى ، ج ٣ ، ص ٥٦٧ ، الجـزيري ، درر الفـوائد المنظمة ، ص ٣٢١ .

٦٨ ـ مصادر أسعار الأرز ، الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٤١ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

٦٩ ـ مصادر أسعار البطيخ ، الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٤١ ، ابن فـهد ، إتحاف الورى ، ج٣ ، ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، إبراهيم باشا ، مرآة الحرمين ، ص ٦٥٦ ، وكان لبطيخ مكة ميزة فريدة في شمه وأكله فقد قال ابن جبير في ذلك « لكن للبطيخ فيها خاصة من الفضل عجيبة ذلك لأن رائحته من أعطر الروائح وأطيبها يدخل به الداخل عليك فتجد رائحته العبقة قد سبقت إليك فيكاد يشغلك عن أكلك إياه حتى إذا ذقته خيل إليك أنه شيب السكر مذاب أو بجني النحل اللباب » الرحلة ، ص ٩٨ .

٧٠ ـ مصادر أسعار الجبن ، الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ .

٧١ ـ مصادر أسعار الخبز ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٤٥ .

٧٢ ـ مصـادر أسعار الزبيب ، عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، ورقة ١٣١ أ .

٧٣ ـ مصادر أسعار السكر ، المقريزي ، السلوك ، ٢/٢ ، ص ٣٥٧ .

٧٤ ـ مصادر أسعار الحلوى ، المقريزي ، السلوك ، ٢/٢ ، ص ٣٥٧ .

٧٥ ـ عن سعر الصرف انظر الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

٧٦ ـ عن سعر الصرف انظر الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ .

٧٧ ـ الفاسـي ، شـفاء الغـرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٢ ، المقـريزي ، السلـوك ، ١/٢ ، ص ٣٨٢ .

٧٨ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٧٥ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج ٧ ، ص ٣٠ .

٧٩ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٢ .

٨٠ ـ ن . م . س ، ج ٢ ، ص ٤٣٣ .

٨١ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١١٦ .

٨٢ ـ ن . م . س ، ج ٣ ، ص ١١٦ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٢٨٦ .

٨٣ ـ ن . م . س ، ج ٣ ، ص ١١٨ ، ن . م . س ، ص ٢٨٦ .

٨٤ ـ المقريزي ، السلوك ٢/١ ، ص ٨١٠ .

٨٥ ـ المقـريزي ، السـلوك ١/٢ ، ص ٢٣٨ ، ابن فـهـد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٧٣ ، الجــزيري ، درر الفـوائد المنظمـة ، ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

٨٦ ـ الفاسي ، تحفة الكرام ، ورقة ١٢٠ .

٨٧ ـ المقريزي ، السلوك ٢/٢ ، ٢٤١ .

٨٨ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٦ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٢٣٥ .

٨٩ ـ المقريزي ، السلوك ، ٣/٢ ، ص ٧٢٥ .

٩٠ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٦ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٢٧٤ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣١٠ .

٩١ ـ عبد العزيز بن فهد ، غاية المرام ، ج ٢ ، ص ١٧٦ .

٩٢ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ص ٤٣٧ ، الفاسي ، العقد الثمين ، ج ١ ، ص ٢٠٩ ، ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج ٦ ، ص ٢٠٧ .

٩٣ ـ الرشيدي ، حسن الصفا والابتهاج ، ص ١٣٧ .

٩٤ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٥١٨ ، العصامي ، سمط النجوم العوالي ، ج ٤ ، ص ٢٥٦ ، وفي ذلك الغلاء أنشد الأديب زين الدين شعبان بن محمد الآثاري ، فقال :

وقع الغلاء بمكة　　　والناس أمسوا في جهاد

والخبز قلّ فهاهم　　　يتقاتلون على جراد

٩٥ ـ ابن حجر ، ابناء الغمر ، ج ٣ ، ص ٢٥٣ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٧٥ .

٩٦ ـ المقريزي ، السلوك ، ٢/٤ ، ص ٦٤٨ .

٩٧ ـ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ، ص ٣١٠ .

٩٨ ـ المقريزي ، السلوك ، ٢/٤ ، ص ٧٥٤ .

٩٩ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٤ ، ص ٢٧ .

١٠٠ ـ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج ١٥ ، ص ٤٣ .

١٠١ ـ السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٤٧ .

١٠٢ ـ ن . م . س ، ص ٩٠ .

١٠٣ ـ الطبري ، الأرج المسكي ، ورقة ٥٤ ب .

١٠٤ ـ السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ١٨٦ .

١٠٥ ـ الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٣٨ .

١٠٦ ـ ن . م . س ، ص ٣٤٢ .

١٠٧ ـ ن . م . س ، ص ٣٤٨ .

١٠٨ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٧٥ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج ٧ ، ص ٣٠ .

١٠٩ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ .

١١٠ ـ التجيبي ، مستفاد الرحلة ، ص ٣٦ .

١١١ ـ المقريزي ، السلوك ، ٢/١ ، ص ٥٧٩ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٩٩ ، ريتشارد مورتيل ، الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي ، ص ١٧٦ ، آمنة جلال ، طرق الحج ومرافقه في الحجاز في العصر المملوكي ، ص ٢٧٥ .

١١٢ ـ كان مقدار الضرائب على كل جمل من جمال حجاج اليمن مبلغ (٣٠) درهماً ، وعلى كل جمل من جمال حجاج مصر (٥٠) درهما ، انظر ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١١٦ .

١١٣ ـ ن . م . س ، ج ٣ ، ص ١١٦ .

١١٤ ـ ن . م . س ، ج ٣ ، ص ١١٧ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٢٨٦ .

١١٥ ـ ن . م . س ، ج ٣ ، ص ١١٨ ، ن . م . س ، ص ٢٨٦ .

١١٦ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٢٥ ، المقريزي ، السلوك ، ٢/١ ، ص ٨٠٤ ، العصامي ، سمط النجوم العوالي ، ج ٤ ، ص ٢٢٤ .

١١٧ ـ المقريزي ، إغاثة الأمة ، ص ٣٥ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٣٩١ .

١١٨ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٤ ، المقريزي ، السلوك ، ١/٢ ، ص ٩٥٤ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٢٠ .

١١٩ ـ ابن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٤٢ ، ورميثة وحميضة هما ابنا الشريف محمد بن أبي نمي ، اللذان توليا حكم مكة بعد وفاة والدهما سنة ٧٠١ هـ ، انظر ، التجيبي ، مستفاد الرحلة ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

١٢٠ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٤ ، الفاسي ، تحفة الكرام ، ورقة ١١٩ ، علي السليماني ، العلاقات الحجازية المصرية ، ص ١٨٤ .

١٢١ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٤٥ .

١٢٢ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٦٥ ، ابو الفدا ، المختصر في أخبار البشر ، ج ٣ ، ص ٨٥ ، المقريزي ، السلوك ، ٢/٢ ، ص ١٩٥ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ١٠٩ .

١٢٣ ـ الطبري ، الأرج المسكي ، ورقة ٤٩ .

١٢٤ ـ الفاسي ، العقد الثمين ، ج ٦ ، ص ٩٣ ، المقريزي ، السلوك ، ١/٢ ، ص ٢٣٨ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٧٦ ، العيني ، عقد الجمان ، ج ٢٣ ، ورقة ٣٤ أ ، ب ، العصامي ، سمط النجوم العوالي ، ج ٤ ، ص ٢٣٣ .

١٢٥ ـ المقريزي ، السلوك ، ١/٢ ، ص ٢٦٥ .

١٢٦ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٧٨ .

١٢٧ ـ الفاسي ، العقد الثمين ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، الفاسي ، تحفة الكرام ، ورقة ١٢٠ ب .

١٢٨ ـ انظر قصة حفر هذه العين في ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٨١ ، القطبي ، اعلام العلماء الاعلام ، ص ٢٨٣ .

١٢٩ ـ المقريزي ، السلوك ٣/٢ ، ص ٦٦٠ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٢٢٧ ، العصامي ، سمط النجوم العوالي ، ج ٤ ، ص ٢٣٥ ، أحمد السباعي ، تاريخ مكة ، ص ٢٨١ .

١٣٠ ـ الفاسي ، تحفة الكرام ، ورقة ١٢٠ أ ، المقريزي ، السلوك ، ٣/٢ ، ص ٧٢٥ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٢٣٣ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٠٨ .

١٣١ ـ الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٠٨ .

١٣٢ ـ المقريزي ، السلوك ، ٣/٢ ، ص ٧٢٥ .

١٣٣ ـ ن . م . س ، ٣/٢ ، ص ٨١٦ .

١٣٤ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٢٥٣ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٠٩ .

١٣٥ ـ ن . م . س ، ص ٣٠٩ .

١٣٦ ـ المقريزي ، السلوك ٣/٢ ، ص ٨٦٠ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٢٥٨ .

١٣٧ ـ المقريزي ، السلوك ٣/٢ ، ص ٨٨٨ ، ٢/٣ ، ص ١٠ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٢٦١ / ٢٦٥ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣١٠ ، آمنة جلال ، طرق الحج ومرافقه في الحجاز في العصر المملوكي ، ص ٢٨٦ .

١٣٨ ـ علي السليمان ، العلاقات الحجازية المصرية ، ص ١٨٦ ، أحمد السباعي ، تاريخ مكة ، ص ٢٨٠ / ٢٨١ / ٢٨٣ .

١٣٩ ـ وظيفة حاجب الحجاب في العصر المملوكي أن صاحبها ينصف بين الأمراء والجند بنفسه وتارة بمراجعة النائب ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٩ .

١٤٠ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٦ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٢٧٧ .

١٤١ ـ عبد العزيز بن فهد ، غاية المرام ، ج ٢ ، ص ١٧٦ ، الكردي ، التاج القويم ، ج ٢ ، ص ١٨٠ .

١٤٢ ـ الفاسي ، العقد الثمين ، ج ١ ، ص ٢٠٩ ، الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٧ ، وإلى ذلك الغلاء وتلك الحالة في المجتمع أشار

المقريزي في السلوك ٣/١ ، ص ٩٧ ، وابن فهد في إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

١٤٣ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٢٠٤ ، المقريزي ، السلوك ، ٣/١ ، ص ٩٧ .

١٤٤ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

١٤٥ ـ المقريزي ، السلوك ، ٣/٢ ، ص ٤٦٠ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٣٣٧ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣١٣ .

١٤٦ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ابن الصيرفي ، نزهة النفوس والأبدان ، ج ١ ، ص ١٢٢ ، وقد استمرت صدقات جركس بن عبد الله الخليلي حتى العام التالي ٧٨٨ هـ عندما حج مع الركب المصري ، ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج ١ ، ص ٣١٨ .

١٤٧ ـ ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، ج ٩ ، ص ٢١ ، ٢٢ .

١٤٨ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٣٦٦ ، ابن حجر ، ابناء الغمر ، ج ١ ، ص ٣٣٢ .

١٤٩ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٨ .

١٥٠ ـ القطاني : هي حبوب العدس والفول واللوبيا والحمص ، انظر : يحيى بن عمر ، أحكام السوق ، ص ١٠٩ .

١٥١ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٧ ، الفاسي ، العقد الثمين ، ج ١ ، ص ٢١٠ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٣٧٩ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣١٥ ، الرشيدي ، حسن الصفا والإبتهاج ، ص ١٣٧ .

١٥٢ ـ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج ١٢ ، ص ١٠٩ .

١٥٣ ـ ابن الصيرفي ، نزهة النفوس والأبدان ، ج ١ ، ص ٣٤٧ .

١٥٤ ـ ن . م . س ، ج ١ ، ص ٣٥٠ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٥٣١ .

١٥٥ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٧ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٣٩١ .

١٥٦ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٨ ، وقد أشار ابن فهد إلى تفاصيل تلك الفتنة في كتابه إتحاف الوري ، ج ٣ ، ص ٣٩٦ .

١٥٧ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٨ .

١٥٨ ـ الفاسي ، العقد الثمين ، ج ٤ ، ص ٩١ / ٩٢ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٤٠٧ .

١٥٩ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٨ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٤٣٢ ، ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٢١ .

١٦٠ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٣٩ ، ابن الصيرفي ، نزهة النفوس والأبدان ، ج ٢ ، ص ٣١٩ ، ٣٢٠ .

١٦١ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ ، ٤٤١ .

١٦٢ ـ ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٥٦ .

١٦٣ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٥١٨ ، العصامي ، سمط النجوم العوالي ، ج ٤ ، ص ٢٥٦ .

١٦٤ ـ المقريزي ، السلوك ٤ / ١ ، ص ٣٣٨ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٥٢٧ .

١٦٥ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٤٤١ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٥٣٥ .

١٦٦ ـ الفاسي ، العقد الثمين ، ج ٤ ، ص ١٢٢ ـ ١٢٨ .

١٦٧ ـ ن . م . س ، ج ٤ ، ص ١٢٨ ، ريتشارد مورتيل ، الأحوال السياسية والإقتصادية بمكة في العصر المملوكي ، ص ١٨٢ .

١٦٨ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٥٦٧ ، وقد أورد الرواية أيضاً الجزيري في درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٢١ ، وأوردها المقريزي في السلوك ، ٤ / ١ ، ص ٥٠٩ .

١٦٩ ـ الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ١ ، ص ٥٥٦ ، الجائز : هو نوع من أنواع العملة التي وجدت في مكة المكرمة ، ولم تكن شائعة الإستعمال ، وكان مقدار الجائز خمسة قراريط من الدرهم الكاملي ، وقيل : إن مقدار الجائز ثمانية فلوس ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٥٨١ ، ابن المجاور ، المستبصر ، ص ١٢ .

١٧٠ ـ المقريزي ، السلوك ، ٤ / ١ ، ص ٥١٩ .

١٧١ ـ الفاسي ، العقد الثمين ، ج ١ ، ص ١٩٥ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٣٤٠ .

١٧٢ ـ المقريزي ، السلوك ، ٤ / ٢ ، ص ٦٤٨ / ٧٥٤ .

١٧٣ ـ ريتشارد مورتيل ، الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي ، ص ١٨٤ .

١٧٤ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٤ ، ص ٢٧ .

١٧٥ ـ ن . م . س ، ج ٤ ، ص ١١٩ ، السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٧٤ ، الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٢٩ .

١٧٦ ـ السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٩٠ / ١٠٢ / ١٢٦ / ١٨٦ / ٢٧٠ / ٣٢٥ .

١٧٧ ـ الطبري ، الأرج المسكي ، ورقة ٥٤ .

١٧٨ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٤ ، ص ٣٠٤ ، السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٣٤٧ .

١٧٩ ـ ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٤ ، ص ٣٩٦ .

١٨٠ ـ ن . م . س ، ج ٤ ، ص ٤٣٩ .

١٨١ ـ ن . م . س ، ج ٤ ، ص ٤٣٩ .

١٨٢ ـ ريتشارد مورتيل ، الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي ، ص ١٨٩ .

١٨٣ ـ الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٤٢ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٢٥ .

١٨٤ ـ الجزيري ، درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٤٣ .

١٨٥ ـ ن . م . س ، ص ٣٤٣ .

١٨٦ ـ ن . م . س ، ص ٣٤٥ / ٣٤٦ .

١٨٧ ـ ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٣٠٩ .

١٨٨ ـ عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، ورقة ٧٢ ب ، والعدني : هو التاجر الذي يأتي من اليمن عن طريق ميناء عدن ، يأخذ منه نصف الحاصل ، والهندي : هو التاجر القادم من الهند . وقبل ذلك وفي عام ٨٩٠ هـ أصدر السلطان قايتباي أمراً مفاده « ان جميع السمن والعسل والقمح وغير ذلك من المأكولات لا يباع إلا في وكالة السلطان » وهذا يعني أن السلطان يبيع بالسعر الذي يحقق له الأرباح المرضية ، انظر : عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، ورقة ٢٨ أ .

١٨٩ ـ الجزيري ـ درر الفوائد المنظمة ، ص ٣٤٨ .

١٩٠ ـ عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، ورقة ١٦٧ ب .

١٩١ ـ ن . م . س ، ورقة ١٧٥ ب .

١٩٢ ـ ن . م . س ، ورقة ٢٠٢ ب .

١٩٣ ـ ن . م . س ، ورقة ٢٢٣ ب .

١٩٤ ـ ن . م . س ، ورقة ٢٢٨ ب .

١٩٥ ـ ن . م . س ، ورقة ٩٨ ب .

١٩٦ ـ ن . م . س ، ورقة ١٢٩ ب ، أ / ١٣٠ ب ، ابن فرج ، السلاح والعدة ، ص ١٥ / ١٧ .

١٩٧ ـ عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، ورقة ١٦٣ أ ، ابن فرج ، السلاح والعدة ، ص ١٤ / ١٥ .

١٩٨ ـ عبد العزيز بن فهد ، بلوغ القرى ، ورقة ١٨٤ أ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٣٠٧ ، أحمد دراج ، المماليك والفرنج ، ص ١٣٧ / ١٣٨ .

١٩٩ ـ ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٩٠ ، أحمد دراج ، المماليك والفرنج ، ص ١٥٧ ، ريتشارد مورتيل ، الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي ، ص ١٩٢ .

د . ضيف الله بن يحيى الزهراني

مكة المكرمة

لثمان خلون من ذي القعدة من عام

ألف وأربعمائة وأحد عشر

للهجرة النبوية المباركة

مصادر ومراجع البحث

أولا - المصادر :

* ابن إيـاس : أبو البركات ، محمد بن أحمد (ت ٩٣٠ هـ) ـ بدائع الزهور في وقائع الدهور ـ تحقيق محمد مصطفى وبال كاله ـ ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م ـ القاهرة ، نشر مكتبة البابي الحلبيي .

* ابن بطوطة : أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٧٧٩ هـ) ـ تحفة النّظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ـ بيروت ـ دار صادر ـ ١٩٦٤ م .

* ابن تغري بردي : أبو المحاسن جمال الدين يوسف (ت ٨٧٤ هـ) ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ـ طبعة دار الكتب ـ نشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ / ١٩٧٢ م .

* ابن جبير : أبو الحسين ، محمد بن جبير الكناني (ت ٦١٤ هـ) ـ رحلة ابن جبير ـ بيروت ١٩٦٤ م .

* ابن الحاج : أبو عبد الله محمد بن الفاسي المالكي (ت ٧٣٧ هـ) ـ المدخل ـ نشر دار الحديث ـ القاهرة ـ ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

* ابن حجر : شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ـ أنباء الغمر بأنباء العمر ـ تحقيق حسن حبشي ، القاهرة ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ ١٩٦٩/ ١٩٧٢م .

* ابن الرفعة : أبو العباس نجم الدين الأنصاري (ت ٧١٠ هـ) ـ الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ـ تحقيق محمد أحمد اسماعيل الخاروف ـ طبع دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز ، مكة المكرمة .

* ابن العماد : أبو الفلاح ، عبد المحسن (ت ١٠٨٩ هـ) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ـ بيروت ـ المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع .

* ابن فـــرج : عبد القادر بن أحمد (ت ١٠١٠ هـ) السلاح والعدة في تاريخ بندر جدة ـ تحقيق وترجمة ودراسة / أحمد بن عمر الزيلعي وريكس سميث ، مركز دراسات الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية ـ ١٩٨٤ م .

* ابن الفــرات : مـحمد بن عبد الرحيم (ت ٨٠٧ هـ) تاريخ الدول والملـوك ـ البصـرة ـ دار الطبـاعة الحديثـة ـ ١٣٨٦ / ١٣٩٠ هـ ـ الجامعة الأمريكية ـ بيروت ، ١٩٣٨ / ١٩٤٢ م .

* ابن فهـد : النجم عمر بن فهد بن محمد (ت ٨٨٥ هـ) إتحاف الورى بأخبار أم القرى ـ ج ٣ ، تحقيق فهيم شلتوت ـ دار المدني بجدة ـ نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ ١٤٠٤ هـ ـ ج ٤ ، تحقيق عبد الكريم الباز ـ طبع شركة مكة للطبع والنشر ـ نشر معهد البحوث بجامعة أم القرى ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٨ هـ .

* ابن المجـاور : جمال الدين يوسف بن يعقوب (ت ٦٩٠ هـ) تاريخ المستبصر ـ طبعة ليدن ـ ١٩٥١ م .

* أبو الفـدا : الملك المؤيد اسماعيل (ت ٧٣٢ هـ) المختصر في تاريخ البشر ـ القاهرة ـ المطبعة الحسينية ـ ١٣٢٣ هـ .

* التجيبي : القاسم بن يوسف السبتي (ت ٧٣٠ هـ) مستفاد الرحلة والاغتراب ـ تحقيق عبد الحفيظ منصور ـ تونس ـ الدار العربية للكتاب ـ ١٩٧٥ م .

* اخـوان الصـفا : رسـائل اخوان الصفا ـ بيروت ـ ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧ م .

* الجـزيري : عبد القادر بن محمد عبد القادر الأنصاري (ت بعد عام ٩٧٦ هـ) درر الفوائد المنظمة في أخبار الحج وطريق مكة المعظمة ـ المطبعة السلفية ـ القاهرة ـ ١٣٨٤ هـ .

* الرشـيدي : الشيخ أحمد (ت ١١٧٨ هـ) حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولّي إمارة الحاج ـ تحقيق ليلى عبد اللطيف أحمد ـ مكتبة الخانجي بمصر ـ ١٩٨٠ م .

* الزبيـدي : محب الدين ، أبو الفيـض ، السـيد محـمد مـرتضـى (ت ١٢٠٥ هـ) تاج العروس من جواهر القاموس ـ المطبعة الخيرية بمصر ـ نشر دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٣١٦ هـ ـ ١٨٨٨ م .

* السـخاوي : الحافظ ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٩٠٣ هـ) التبر المسبوك في ذيل السلوك ـ نشر مكتبة الكليات الأزهرية .

* عبد العزيز بن فهد بن نجم الدين بن عمر (ت ٩٢٢ هـ) بلوغ القرى بذيل إتحاف الورى بأخبار أم القرى ـ مخطوط بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ رقم ٧٣ تاريخ / تراجم .
* عبد العزيز بن فهد ـ غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام ـ تحقيق فهيم شلتوت ـ ج ٢ ـ طبع شركة مكة للطباعة والنشر ـ نشر معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م .
* العصـامي : عبد الملك بن حسين بن عبد الملك (ت ١١١١ هـ) سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي ـ ج ٤ ، المطبعة السلفية ـ القاهرة .
* العينـي : الحـافظ ، بدر الـدين أبي محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ـ مخطوط بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مصور عن المكتبة الأزهرية بالقاهرة تحت رقم ٤٤٢ / ٦٧٣٦ ـ تاريخ .
* الفاسـي : محمد بن أحمد الحسني المكي (ت ٨٣٢ هـ) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ـ مطبعة السنة المحمدية ـ القاهرة ـ ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م .
* الفاسـي : شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ـ تحقيق عمر عبد السلام التدمري ـ طبع ونشر دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

* * الفاســــي : تحفة الكرام بأخبار البلد الحرام ـ مخطوط بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة ـ تحت رقم ١١٦٨ / تاريخ .

* * الفيروز آبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ) القاموس المحيط ـ دار الجيل ـ بيروت .

* * القطــبي : قطب الدين الحنفي ـ محمد بن أحمد النهروالي (ت ٩٨٨ هـ) الإعلام بإعلام بيت الله الحرام ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ـ ١٩٥٠ م .

* * القلقشــندي : أحمد بن علي (ت ٨٢١ هـ) صبح الأعشى في صناعة الانشا ـ شرح وتعليق محمد حسين شمس الدين ـ دار الفكر ودار الكتب ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

* * المحب الطبري : محي الدين عبد القادر (ت ١٠٧٠ هـ) الأرج المسكي في التاريخ المكي ـ مخطوط بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم ٣٤ ، تاريخ ، تراجم .

* * المقريـزي : تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥ هـ) السلوك لمعرفة دول الملوك ـ ١ / ٢ ـ تحقيق مصطفى زيادة ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٥٧ م ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة.

السلوك ـ ١ / ٢ ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٧٠ م .

السلوك ٢ / ١ ، طبعة عام ١٩٧١ م .

السلوك ٢ / ٣ ، الطبعة الأولى ـ ١٩٥٨ م .

السلوك ، ٣ / ١ ، تحقيق سعيد عاشور ـ مطبعة دار الكتب ـ ١٩٧٠ م .

السلوك ، ٤ / ١ ، تحقيق سعيد عاشور ـ مطبعة دار الكتب ١٩٧٢ م .

* المقريزي : إغاثة الأمة بكشف الغمة ـ نشر بدر الدين السباعي ـ حمص ـ دار الوليد ـ ١٩٥٦ م .

* ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ) معجم البلدان ـ بيروت ـ دار صادر .

ثانيا - المراجع :

* ابراهيم رفعت باشا : " مرآة الحرمين " الطبعة الأولى ـ القاهرة ـ ١٣٤٤ هـ ـ ١٩٢٥ م .

* أحمد دراج : " المماليك والفرنج في القرن التاسع الهجري ، الخامس عشر الميلادي " دار الفكر العربي ، القاهرة ـ ١٩٦١ م .

* آمنة حسين جلال : " طرق الحج ومرافقه في الحجاز في العصر المملوكي " أطروحة دكتوراه بجامعة أم القرى ـ ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

* ريتشارد مورتيل : " الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي " طبع ونشر جامعة الملك سعود ـ الرياض ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

* ريتشارد مورتيل : " مصادر التموين الغذائي لإمارة مكة " مجلة كلية آداب جامعة الملك سعود ، الرياض ـ المجلد ١٢ ـ العدد الأول ١٩٨٥ م .

* الزيلعي : أحمد بن عمر " مكة وعلاقاتها الخارجية ٣٠١ ـ ٤٨٧ هـ " طبع ونشر جامعة الرياض ـ الرياض ـ ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

* السباعي : أحمد " تاريخ مكة " دار مكة للطباعة ، نشر نادي مكة الثقافي ـ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

* عبد الرحمن فهمي محمد : " النقود العربية ، ماضيها وحاضرها " المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر والطباعة ـ نشر دار القلم ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٦٤م .

* علي بن حسين السليمان : " العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك " القاهرة ـ ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

* علي بن حسين السليمان : " النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى ١٢٥٠ هـ / ١٥١٧ م " مكتبة الأنجلو المصرية ـ الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

* فالتر هنتس : " المكاييل والأوزان الإسلامية ، وما يعادلها في النظام المتري " ترجمة كامل العسيلي ـ منشورات الجامعة الأردنية ـ عمان ـ ١٩٧٠ م .

* الكردي ، محمد طاهر المكي : " التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم " مكتبة النهضة الحديثة بمكة ـ الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ .

* * *

المحتـــــويات

مطابع جامعة أم القرى